وزارة العليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية ومحاسبة. التخصص: تدقيق مالي ومر اقبة التسيير

تسجيل وتقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة مجمع سيدي بن ذهيبة

مقدمة من طرف الطالب:

بن عيدة كريم

تحت اشراف الأستاذ :

تدلاوتي يامينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	مدوري نورالدين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مشرفا ومقررا	تدلاوتي يامينة	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مناقشا	برياطي حسين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء والتشكرات

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

الى الشخص الذي وقف الى جانبي

الى الشخص الذي شجعني في دراستي

الى الشخص الذي ألهمني روح العلم والمسؤولية

كما أهدي هذا العمل الى أمي وأبي

حفظهما الله وازرهما

وإلى كل من واساني خيرا

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله أولا وأخيرا وقبل كل شيء

الشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف برياطي حسين

الذي تابع سير هذا العمل بدقة وأفادني بتوجهاته

فالفضل لله عزوجل وثم له في إخراج هذا العمل إلى النور

فليتقبل مني جزيل الشكر والاحترام

كما يسعدني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان

إلى كل أساتذتي في مختلف الأطوار التعليمية

والشكر موصول لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد

في إنجاز هذا العمل

الفهرس

العنوان: .....رقم الصفحة

الاهداء: .....

الشكر والتقدير: .....

الفهرس: .....

قائمة الجداول: .....

المقدمة: .....

الفصل الأول.....3

النظام المحاسبي المالي.....3

تمهيد:.....4

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.....5

1المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي.....5

2المطلب الثاني: أهمية النظام المحاسبي المالي 6

3المطلب الثالث: أهداف تطبيق مشروع النظام المحاسبي الجديد (IAS/IFRS) في الجزائر 7

المبحث الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي 8

1المطلب الأول: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر 9

2المطلب الثاني: مبادئ المحاسبة حسب النظام المحاسبي المالي.....9

3المطلب الثالث: مستجدات النظام المحاسبي المالي..... 12

المبحث الثالث: مزايا وصعوبات ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات 14

1المطلب الأول: تطبيق النظام المحاسبي المالي 14

2المطلب الثاني: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي 14

3المطلب الثالث: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية..... 15

الفصل الثاني..... 18

دراسة التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي 18

تمهيد:..... 19

المبحث الأول: مفهوم وتقييم التثبيتات المعنوية والمادية. 20

1المطلب الأول: مفهوم التثبيتات المعنوية والمادية 20

دراسة الحسابات الفرعية للتثبيتات المعنوية: 20
التثبيتات العينية: 21
2المطلب الثاني: تقييم التثبيتات المعنوية والمادية..... 22
التسجيل المحاسبي للتثبيتات المعنوية: 22
التقييم اللاحق للتثبيتات المالية(22) 25
3المطلب الثالث: إعادة تقييم التثبيتات..... 25
1تعريف إعادة التقييم:..... 25
2عملية إعادة التقييم: 26
3عمليات إعادة تقييم منظمة: 26
4عمليات إعادة تقييم حرة: 26
5 التسجيل المحاسبي لفرق إعادة التقييم: 26
6 أساس إعادة تقييم التثبيتات المادية: هناك حالتين هما:..... 26
7تقييم القيمة الإجمالية للتثبيت: 26
8أهداف إعادة التقييم: 27
المبحث الثاني: التثبيتات المعنوية والمادية (اهتلاك،خسارة،تنازل)..... 27
1المطلب الأول: تعريف الاهتلاك وطرقه 27
2الجدول التالي يبين طرق حساب الاهتلاك..... 28
2المطلب الثاني: اهتلاك التثبيتات المعنوية والمادية..... 30
1 اهتلاك التثبيتات المعنوية..... 30
2اهتلاك تكاليف الصيانة الدورية للتثبيتات المادية..... 31
1الخسارة في قيمة التثبيتات المعنوية والمادية..... 31
1تعريف خسارة القيمة : 31
2.التسجيل المحاسبي لخسارة القيمة 31
3 إعادة تقييم الخسائر في القيمة 32
4 آثار التدهور (الخسارة القيمة) :..... 32
5 حالة التنازل عن التثبيتات المعنوية والمادية..... 32

6 شطب الأصل من الخدمة 33
المبحث الثالث: التثبيتات المالية 34
1المطلب الأول: مفهوم التثبيتات المالية 34
1 تعريف التثبيتات المالية 34
2 تصنيف التثبيتات المالية: 34
3 المعالجة المحاسبية للتثبيتات المالية: 35
4التسجيل المحاسبي عند الحيازة: 35
5المعالجة المحاسبية في نهاية الدورة: 35
6المعالجة المحاسبية عند التنازل: 36
2المطلب الثاني: الثبيتات المالية الأخرى 36
1 المعالجة المحاسبية عند الحيازة: 36
2 المعالجة المحاسبية في نهاية الدورة: 37
الخلاصة: 38
الفصل الثالث 39
دراسة ميدانية 39
تمهيد: 40
المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة 41
1 المطلب الأول: تقديم المجمع الصناعي. 41
2تعريف المجمع الصناعي: 41
3 مهام مؤسسة كوابل سيدي بن ذهيبة : 43
4 نظام العمل بالمؤسسة : 43
2المطلب الثاني: نشاط المؤسسة وأهميتها وأهدافها 43
1 نشاط المؤسسة: 43
2 أهمية المؤسسة: 43
3أهداف المؤسسة: 43
4نظام ادارة الشركة (ERP): 43

.5أهمية ال ERP في المؤسسة: 44
6.نظام ال ERP في المؤسسة: 44
.7أسباب قد يؤدي إلى فشل ال ERP..... 44
.8 أشهر أنظمة ال ERP: 45
9الهيكل التنظيمي لكل مصلحة في المؤسسة: 46
المبحث الثاني: تقديم مكتب المحاسبة في المؤسسة: 47
1 المطلب الأول: تقديم مكتب المحاسبة 47
2 مهام مكتب المحاسبة: 47
3 أهداف مكتب المحاسبة: 47
2المطلب الثاني: التسجيلات المحاسبية لبعض التثبيتات المادية 47
1 اقتناء التثبيتات المادية: 47
2اقتناء مواد أولية: 47
3التسجيل المحاسبي للعملية: 48
3المطلب الثالث: اهتلاك التثبيتات المادية 48
الخاتمة العامة..... 52
قائمة المراجع 55
ملخص البحث: ..... .58

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

شكل 24:الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة 42
شكل 25:الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة 42
شكل 26:الهيكل التنظيمي لكل مصلحة في المؤسسة 46

قائمة الجداول:

جدول 1:مكونات النظام المحاسبي المالي.....13
جدول2 :تسجيل المصاريف 22
جدول3 :تحويل المصاريف 22
جدول4 :تسجيل شراء برامج 23
جدول5 :تسجيل مصاريف الإنتاج 23
جدول6 :تسجيل ح/204 في حالة إنتاج البرامج من المؤسسة 23
جدول7 :تسجيل ح/205 24
جدول8 :تسجيل حسابات فارق الاقتناء 24
جدول9 :تسجيل باقي القيم المعنوية..... 25
جدول10 :تسجيل إعادة تقييم التثبيتات..... 27
جدول11 :طرق حساب الاهتلاك 29
جدول12 :إثبات قسط الاهتلاك..... 29
جدول13 :إثبات خسارة في القيمة..... 32
جدول14 :زيادة واسترجاع خسارة القيمة 32
جدول15 :شطب التثبيت 33
جدول16 :تسجيل التنازل عن التثبيت 33
جدول17 قيد التنازل عن التثبيت..... 34
جدول18 :تسجيل شراء سندات المساهمة..... 35
جدول19 :إثبات زيادة وانخفاض في قيمة السندات..... 35
جدول20 :ترصيد فارق التقييم..... 36
جدول 21:قيد التنازل عن السندات..... 36
جدول22 :الحيازة على التثبيتات المالية الأخرى 37
جدول 23:إثبات انخفاض في قيمة السندات..... 37
جدول 24:الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة 42
جدول 25:الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة 42
جدول 26:الهيكل التنظيمي لكل مصلحة في المؤسسة 46
جدول 27:اقتناء المواد الأولية..... 47
جدول 28:تسجيل العمليات لدى المؤسسة 48

جدول29 :استلام الفاتورة وترصيد الحساب 49
جدول 30:الاهتلاك الخطي للسيارة 49
جدول31 :اثبات قسط الاهتلاك 50

الرموز:

IAS =معايير المحاسبة الدولية

IFRS = معايير التقارير المالية الدولية

SCF = النظام المحاسبي الدولي

CSB = كو ابل سيدي بن ذهيبة

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم المعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات المناسبة في شتى الميادين، وقد عرفت المحاسبة اهتماما متزايدا وهذا راجع إلى حاجات المجتمع وتطوراته الاقتصادية والسياسية. ومع بداية القرن العشرين وكبر حجم المؤسسات، وظهور ما يعرف بالمؤسسات العابرة للقارات، والمتعددة الجنسيات، وكذا المنظمات الاقتصادية الدولية للتجارة، وصندوق النقد الدولي، أصبحت المحاسبة أهم وسيلة تربط بين مختلف متعاملي المؤسسة، وقد كان اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول وهذا هو السبب المباشر لإنشاء محاسبة دولية موحدة في مختلف دول العالم، وهذا لتسهيل عمليات الانتشار ومقارنة القوائم المالية وقراءتها دون التأثر باختلافات السياسة والثقافة بين هذه الدول.

وفي أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي وانتهجت سياسة اقتصاد السوق، مما استوجب إعادة النظر في المخطط المحاسبي الوطني(PCN) ، حيث بدأت تظهر فيه مجموعة من العيوب والنقائص، هنا بدأ البحث عن النظام الذي يتلائم مع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من جهة، وكذا مع العولمة الاقتصادية

من جهة أخرى، فلم يكن هناك حل إلا التوجه نحو المحاسبة الدولية، واعتماد المعايير المحاسبة الدولية وقد كانت أهم الإصلاحات المحاسبية بإصدار مشروع النظام المحاسبي المالي (SCF) سنة 2006م، الذي يتضمن مجموعة جديدة من قواعد سير الحسابات، وكذا مجموعة من طرق وأساليب التقييم، وكانت سنة 2007م، أهم محطة بالنسبة للنظام المحاسبي المالي (SCF) حيث تم المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني، وبدأت إلزامية تطبيقه سنة 2010م، وقد جاء النظام بهدف إبراز صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وعلى ضوئها تم تحديد طرق التقييم بصفة شاملة وموحدة، حيث بعد التقييم أبرز إشكال تعاني منه المؤسسات الجزائرية كون أن الطرق التقليدية في تقييم التثبيتات لا تقدم صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة وتؤدي إلى آثار وانعكاسات سلبية على كل من المنشأة ومستخدمو القوائم المالية، حيث يساعد إعادة التقييم في إبراز تأثيرات المحيط الخارجي على ثروة المؤسسة من جهة وكذا التغيرات التي تحدث في ثروة المؤسسة من جهة أخرى ومن أجل إعطاء صورة صادقة، وتعتبر التثبيتات العمود الفقري في المؤسسة حيث تعبر من أهم العوامل الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة للقيام بنشاطها لذا خصص هذا النظام المحاسبي المالي المجموعة الثانية نظرا لأهميتها فهي تعد أكثر مجموعة مسها التغيير حيث أن تقييم التثبيتات سواء بالزيادة أو بالنقصان من الموضوعات الجدلية في عصرنا الحالي لكن من الواضح أن هناك اتفاق بين المحاسبين والهيئات المحاسبية المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة المالية في الدول المختلفة

1. الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيسي الآتي:

كيف يتم تسجيل وتقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) لدى المؤسسة وإعطاء صورة صادقة؟

2. الأسئلة الفرعية:

ولمعالجة هذه الإشكالية الأساسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

ما مفهوم النظام المحاسبي المالي؟ وما هو إطاره العام؟

ما هي التثبيتات وما مختلف أنواعها؟

هل تقييم وتسجيل التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي تعكس صورة صادقة عن تثبيتات المؤسسة؟

3. فرضيات البحث:

الأصول الغير الجارية التي تفترض أن تبقى في حوزة المؤسسة لفترة طويلة. تفوق مدة حياتها على العموم السنة الواحدة هي التثبيتات

قواعد تقييم التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي تعكس الشفافية للعمليات المحاسبية

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في كيفية قيام المؤسسة بالتسجيل والتقييم المحاسبي للأصول الثابتة. ومدى قدرة هذه المؤسسات على تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF بخصوص ذلك للوصول إلى إعداد تقارير وقوائم مالية أكثر موضوعية وموثوقة من قبل مستخدميها

5. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي:

معرفة مدى قدرة الإدارة المالية في تطبيق النظام المحاسبي المالي

اكتشاف الكيفية التي يتم بها التسجيل والتقييم المحاسبي للتثبيتات في ظل SCF

6. المنهج المتبع في الدراسة:

تم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي والتحليلي. فقد تم إتباع المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني. حيث تم عرض ماهية النظام المحاسبي المالي وكذا الفصل الثاني فتم التطرق إلى مفهوم التثبيتات المعنوية والمادية والمالية وكيفية تسجيلها وتقييمها. أما الفصل الثالث وهو الجانب التطبيقي الذي يحتوي على دراسة حالة الأمر الذي أوجب إتباع المنهج التحليلي لتبيان كيفية تسجيل وتقييم التثبيتات على أرض الواقع

7. حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

1.7 الحدود المكانية : دراسة حالة بمؤسسة الكوابل سيدي بن ذهبية بماسرة ولاية مستغانم

2.7 الحدود الزمانية : تم الاعتماد على القوائم المالية لسنة 2019/2018

8. هيكل الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية البحث قسم إلى ثلاثة فصول

جاء الفصل الأول بأهم الجوانب الخاصة للنظام المحاسبي المالي من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي. أما المبحث الثاني فيتضمن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي. والمبحث الأخير فقد خصص لتبيان أهم مزايا وصعوبات ومتطلبات النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني فقد قسم إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول مفهوم التثبيتات المعنوية والمادية. أما المبحث الثاني فيتضمن التثبيتات المعنوية والمادية من حيث الإهتلاك الخسارة التنازل. وأما المبحث الثالث جاء لدراسة تثبيتات في شكل امتياز والجاري إنجازها وكذا حالات خاصة من التثبيتات المعنوية والمادية.

وأما الفصل الأخير فقد خصص للجانب التطبيقي لإظهار كيفية تسجيل وتقييم التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) على أرض الواقع. حيث قسم إلى مبحثين مبحث لتقديم

مؤسسة كوابل سيدي بن ذهبية وفي المبحث الثاني دراسة تطبيقية للمؤسسة

الفصل الأول

النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

لقد عرفت الجزائر إصدار النظام المحاسبي المالي سنة 2007 الذي يعوض ويلغي المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 وذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة وتكريسها لانضمام الجزائر لاقتصاد السوق، حيث يمثل هذا النظام إعادة صياغة للمخطط الوطني من خلال عملية التحديث وهو في حقيقة الأمر تغير في الثقافة المحاسبية ومحاولة الولوج إلى الاقتصاد العالمي وذلك اعتمادا على المعايير الدولية التي تشكل المرجع الأساسي لها باعتبار أنها مطبقة من طرف مختلف دول العالم، فهو نظام يحدد بوضوح المبادئ والقواعد التي تواجه التسجيل المحاسبي للمعاملات وذلك من أجل التقليل من الأخطار وإعطاء صورة صادقة للقوائم المالية

إن قيام الجزائر بتبني نظام يتوافق مع المعايير الدولية المحاسبية. سيساهم في تحسين جودة نظام المعلومات سواء على المؤسسة أو على مستوى المحاسبية الوطنية

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: مزايا وصعوبات ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

إن انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق يتطلب أدوات ووسائل جديدة تتلائم والظروف الراهنة للعولمة أهمها وضع قوائم وتقارير مالية مفيدة لكل المتعاملين الاقتصاديين. ويتحقق هذا بوضع نظام محاسبي يتوافق مع IAS/IFRS ومن هذا جاء النظام المحاسبي المالي الذي وضع مفاهيم محاسبية أكثر دلالة ودقة

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي

1. تعريف النظام المحاسبي المالي

1.1 من الناحية الاقتصادية: المحاسبية المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها. وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة. ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية [1]

يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطار مرجعيا للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة. ومدونة الحسابات تتسم بإنشاء كشوف مالية على أساس هذا المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. تتوافق والمتطلبات المالية والمحاسبية الدولية

1.2 من الناحية القانونية: نظام المحاسبة المالية الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية. التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات القادرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها

- ويهدف قانون المحاسبة المالية الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية. وكذا شروط وكيفيات تطبيقه. ويشمل[2]
- إطار المرجعي والمتمثل في IAS/IFRS
- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد
- مفاهيم وقواعد تقييم الأصول والخصوم. الأعباء والنواتج والمعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية الخاصة بكل من هذه الأصناف
- أشكال القوائم المالية
- مدونة الحسابات
- قواعد استعمال الحسابات
- النظام الواجب تطبيقه على الوحدات المصغرة

1. نشأة النظام المحاسبي المالي

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والذي مولت من قبل البنك الدولي. هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية. بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤوليات تطوير المخطط المحاسبي الوني نسخة 35-1975 إلى

[1] المادة 3 من قانون رقم 7-11 المؤرخ في 25-11-2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 2-4-5

[2] المادة 1 من قانون رقم 7-11 المؤرخ في 25-11-2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي

نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملين الاقتصاديين الجدد. وقد مرت هذه العملية بثلاث مراحل هي (3):

- المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية.
- المرحلة الثانية: تطوير مشروع المخطط المحاسبي جديد للمؤسسات
- المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات ممكنة وهي:

الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر، والذي بقي ثابتا منذ أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في عام 1988. مثلا القانون الصادر في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط الوطني المحاسبي لنشاط الشركات القابضة وإدماج حسابات المجمعات.

الخيار الثاني: ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف المجلس لمعايير المحاسبية الدولية IASB. ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط ومعقد. وبالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف.

الخيار الثالث: هذا الخيار يتضمن إنجاره نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية. إن هذا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05سبتمبر2001

واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية IAS/IFRS أو معايير مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية FASBمن خلال USGAAP أو التوجيهات الأوروبية.[3]

وبعد عدد من الجهود والاجتماعات تقرر وضع نظام محاسبي، جاء في القرار 7-11 المؤرخ في 2007/11/25 الذي تضمن إنشاء النظام المحاسبي المالي، ثم تلته العديد من المراسيم والقرارات نذكر منها:

قرار مؤرخ في **23** رجب عام **1429** الموافق ل: **26** جويلية سنة **2008**، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها

- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 جويلية سنة 2008، يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة
- مرسوم تنفيذي رقم 09-110 مؤرخ في ربيع الثاني عام 1430 الموافق ل 7 أفريل سنة 2009 يحدد الشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

المطلب الثاني: أهمية النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف الى:

- تسهيل قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.

[3] أيت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي .إطار وأهداف مداخلة مقدمة الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2013 ص 03

- فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم.
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.
- توحيد الطرق المحاسبية المتعددة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات. إعادة تقييم عناصر الميزانية حساب الإهتلاك، كيفية معالجة المؤونات، وتوحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة،
- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا عند إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية. كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.[4]
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا. ما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- يؤدي الى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة، بالإضافة الى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الوضعية المالية

تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في جدول سيولة الخزينة، وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة الى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة وكذا الملاحق

المطلب الثالث: أهداف تطبيق مشروع النظام المحاسبي الجديد (IAS/IFRS) في الجزائر

من أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي ما يلي:[5]

- ترقية النظام الحاسبي الجزائري لتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية

[4] شنوف شعيب، **أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية** مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين الجزائر 2006، ص 64

[5] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر(IAS/IFRS)** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 06 ، جامعة الشلف 2009، ص 293

- الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات المختلفة.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية.
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه الى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول الى الشفافية في عرض المعلومات.
- محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية.
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية.
- تحديد طبيعة وقواعد اعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- التمكين من القابلية للمقارنة، للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الاخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
- المساعدة في قيم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- المساعدة في اعداد الاحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية.
- توفير ترقية للتعليم المحاسبي والتسيير. ترتكز على القواعد مشتركة تستخدم على المستوى الدولي
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوقة وشاملة لمجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية

المبحث الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية. تأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض الملائمات وغيرها من الاحداث الأخرى غير المعالجة بموجب معيار أو نموذج (6):[6]

- تعرف الإطار التصوري
- مجال التطبيق
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية
- مدونة الحسابات
- الإطار التنظيمي لنظام المحاسبة المالية

[6] المادة 7 من قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25-11-2007 المتضمن النظام المحاسبي الملي

المطلب الأول: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

1. مجال التطبيق

لقد حددت المادة 4 من القانون رقم 11/08 الصادر 2008/11/25 الأشخاص المخول لهم تطبيق النظام المحاسبي المالي واللذين يتمثلون في:

- كل شخص طبيعي ومعنوي يخضع للقانون التجاري
- المؤسسات العمومية وشبه العمومية أو الاقتصاد المختلط وكذلك التعاونيات والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات وتلزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي
- كما يمكن كذلك للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة

2. تنظيم المحاسبة

تستند المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي إلى تنظيم تخضع له كل المؤسسات التي تمسك المحاسبة كما يلي:

- يتم مسك الدفاتر المحاسبية بالعملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري.
- تحرير التسجيلات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج وبدون مقاصة
- يستند كل تسجيل محاسبي إلى وثيقة مؤرخة ومبررة.[7]
- تحول العمليات بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.
- تكون أصول وخصوم المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي محل جرد مرة في السنة على الأقل على أساس مادي وفحص للوثائق الثبوتية.
- يجب على كل مؤسسة أن تمسك دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد. يتم حفظ هذه الوثائق لمدة عشر سنوات من تاريخ إقفال الدورة.

المطلب الثاني: مبادئ المحاسبة حسب النظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

1. **استقلالية الدورات:** يرتبط هذا المبدأ بفرضية الاستمرار، لكن يستوجب هذا المبدأ تقسيم حياة المؤسسة المستمرة الى فترات أو دورات محاسبية مستقلة.

إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها. حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الاحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

[7] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 ص22

2. **قاعدة الوحدة الاقتصادية:** تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن مالكها. أي أن لها شخصية معنوية مستقلة عن الملاك

والفكرة الأساسية لهذا المبدأ تكمن في تحديد وتوضيح بجلاء مسؤولية المؤسسة اتجاه الغير خاصة الملاك[8]

3. **قاعدة الوحدة النقدية:** يعتبر المحاسبون أن النقود وحدة القياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة وان كان لا يمكن التعبير عن المعلومات بصورة نقدية. الا ان ما يصدر في الميزانية والقوائم الأخرى لابد ان يكون قابلا للقياس النقدي.

نصت المادة 12 من قانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية، أما العمليات المدونة بالعملة الأجنبية فيجب ترجمتها الى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

تلتزم كل مؤسسة باحترام مبدأ الوحدة النقدية، يشكل الدينار الجزائري وحدة قياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة. كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية، لا تدرج في الحسابات الا المعاملات والاحداث التي يمكن تقويمها نقدا. غير أنه يمكن ان نذكر في الملحق بالقوائم المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي ان تكون ذات أثر مالي.

4. **مبدأ الأهمية النسبية:** تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم. لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه المؤسسة، غير أنه يجوز جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة.
5. **مبدأ الحيطة والحذر:** ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في اعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي هذه التقديرات في تضخيم وافراط في قيمة الأصول والايرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف

يجب على المحاسبة المالية أن تستجيب لمبدأ الحيطة والحذر. لأن ذلك يؤدي في تقدير معقول للوقائع والأحداث في ظروف الشك. قصد تفادي الاخطار التي من شأنها أن تثقل المؤسسة بالديون، ان تطبيق هذا المبدأ يجب ان لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مدونات مبالغ فيها

6. **مبدأ استمرارية الطرق:** أي أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة في الدورة الحالية. ذلك لان انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات

إن تغيير الطرق المحاسبية ينجر على تغير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو بناءا على تجربة أفضل أو معلومة جديدة هذا من جهة، ويهدف تقديمه معلومة موثوقة أكثر وتحسين نوعية القوائم المالية من جهة أخرى

7. **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية معينة مطابقة للميزانية الختامية للدورة السابقة لها. وهذا يتوافق مع فرضية استمرارية الاستغلال.

[8] بوزيان إبراهيم، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير الدولية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي، جامعة سعد دحلب، الجزائر، ص 3

8. **أسبقية الو اقع الاقتصادي على الشكل القانوني:** من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني. لأنه يوجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار، أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة، فإنه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة الحقيقية وفي حالات خاصة مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية.

لكن هذا المبدأ لقي العديد من الانتقادات من طرف الكتاب والمحاسبين. وتزداد حدة هذه الانتقادات في حالة الارتفاع في مستوى التضخم.

9. الصورة **الصادقة:** يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة. وحتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية. وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي، وكذا الأداء والتغيرات في الوضع المالي لها. وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق.

لا يمكن تصحيح المعالجات المحاسبية غير الملائمة ببيان الطرق المحاسبية المستعملة أو بالمعلومات ملحقة أو بكشوف توضيحية أخرى.

10. **مبدأ القيد المزدوج:** تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى <<القيد المزدوج>>، حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.[9]

يعتبر مبدأ القيد المزدوج من أقدم المبادئ التي عرفتها المحاسبة، وقد أرصاه الإيطالي (LUCA PACIOL) سنة 1494. ويعرف لحد الساعة قبولا عالميا أصبح بمقتضاه ملزما للممارسة المحاسبية في كل الدول مهما كانت طبيعة أنظمتها المحاسبية.

11. **محاسبة التعهد(الالتزام) :** وفق هذا المبدأ يفرض على المؤسسات مسك محاسبة الالتزام. وهذا يعني أنه يجب تسجيل المعاملات عند الالتزام بها. وعندما ينشأ الحق أو الدين، وهو عكس ذلك تماما في المحاسبة المالية المبسطة أو ما يعرف بمحاسبة الخزينة التي تطبق على المؤسسات الصغيرة، حيث لا يتم تسجيل المعاملات إلا عند حدوث التدفق النقدي، أي أنه إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترة التي تخصها.

ولكي تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق. وطبقا لهذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات والاحداث الأخرى عند حدوثها وليس عند استلام أو الدفع النقدية وما يعادلها، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية سواء تلك التي حدثت في الماضي أو تلك التي سوف تحدث في المستقبل.

12. **القابلية للمقارنة:**

يقصد بهذا المبدأ أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من سنة لأخرى ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي. ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى.

[9] عمورة جمال، **الاهتلاكات وتدهورقيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي SCF، جامعة** البليدة مستخرج من الانترنت، www.mysearch.com، ص4

من بين الأهداف المرجوة من القوائم المالية أنها تسمح للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى غير الزمن وما بين المؤسسات. فالمقارنة عبر الزمن لنفس المؤسسة تعني استمرارية الطرق، أما المقارنة بين المؤسسات تعني تشابه أو تجالس الطرق.

المطلب الثالث: مستجدات النظام المحاسبي المالي

إن المتأمل في النصوص القانونية الصادرة لحد الان يستخلص الجديد الذي أتى به النظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة 2010 المتمثل أساسا في:

1. بالنسبة للمفاهيم والمبادئ:

جاء التشريع الجديد بمبادئ جديدة مثل: محاسبة التعهد، قابلية الفهم، المصداقية، قابلية المقارنة، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

كما جاء بمفاهيم جديدة مثل: الإطار المفاهيمي، الإطار التصوري، الشفافية في العمل المحاسبي، العمليات بالعملة الأجنبية، المعايير المحاسبية، مسك الدفاتر المحاسبية بطريقة آلية.

2. بالنسبة للقوائم المالية:

اعتبر النظام المحاسبي المالي أن جدول تغيرات الأموال الخاصة كأحد الجداول المالية، على عكس المخطط الوطني المحاسبي الذي اعتبره جدول من الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال لأنها تبرز مقدرة الشركة على تزويد ملاكها بالأموال، كما يظهر مقدرة الملاك على ترك أرباحها أو عائدات أسهمهم في متناول الشركة.

أما بالنسبة لجدول التدفقات النقدية، فيعتبر أيضا جدولا مهما لأن الميزانية تعتبر بشكل عام عن كل ما حدث في الشركة خلال السنة، بل تعطي صورة ملتقطة في 12/31، وبالتالي بالنسبة للمحلل يمكن أن يخطئ في تحليله في حالة اعتماده على الميزانية فقط، ويأتي جدول سيولة الخزينة لتوضيح الصورة أكثر، كونه يقيم مقدرة المؤسسة على خلق سيولة الخزينة أو ما يعادلها، وكذا معلومات حول استخدام هذه السيولة.

3. بالنسبة للمعايير المحاسبية الدولية:

هنا يكمن الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي لأنه يشير إلى ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية في العمل المحاسبي، وحتى وإن لم يشير إلى ذلك بصراحة.

مدونة الحسابات:

يتم سير الحسابات وفق فئتين هي:

حسابات الميزانية وتشمل:

- الصنف1 حساب رؤوس الأموال
- الصنف2 حسابات التثبيتات
- الصنف 3 حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
- الصنف4 حسابات الغير
- الصنف5 الحسابات المالية
- حسابات التسيير والعمليات المتعلقة بحساب النتيجة. وتشمل:
- الصنف6 حسابات الأعباء
- الصنف7 حسابات المنتوجات.

ويمكننا أن نبين مكونات النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: مكونات النظام المحاسبي المالي.[10]

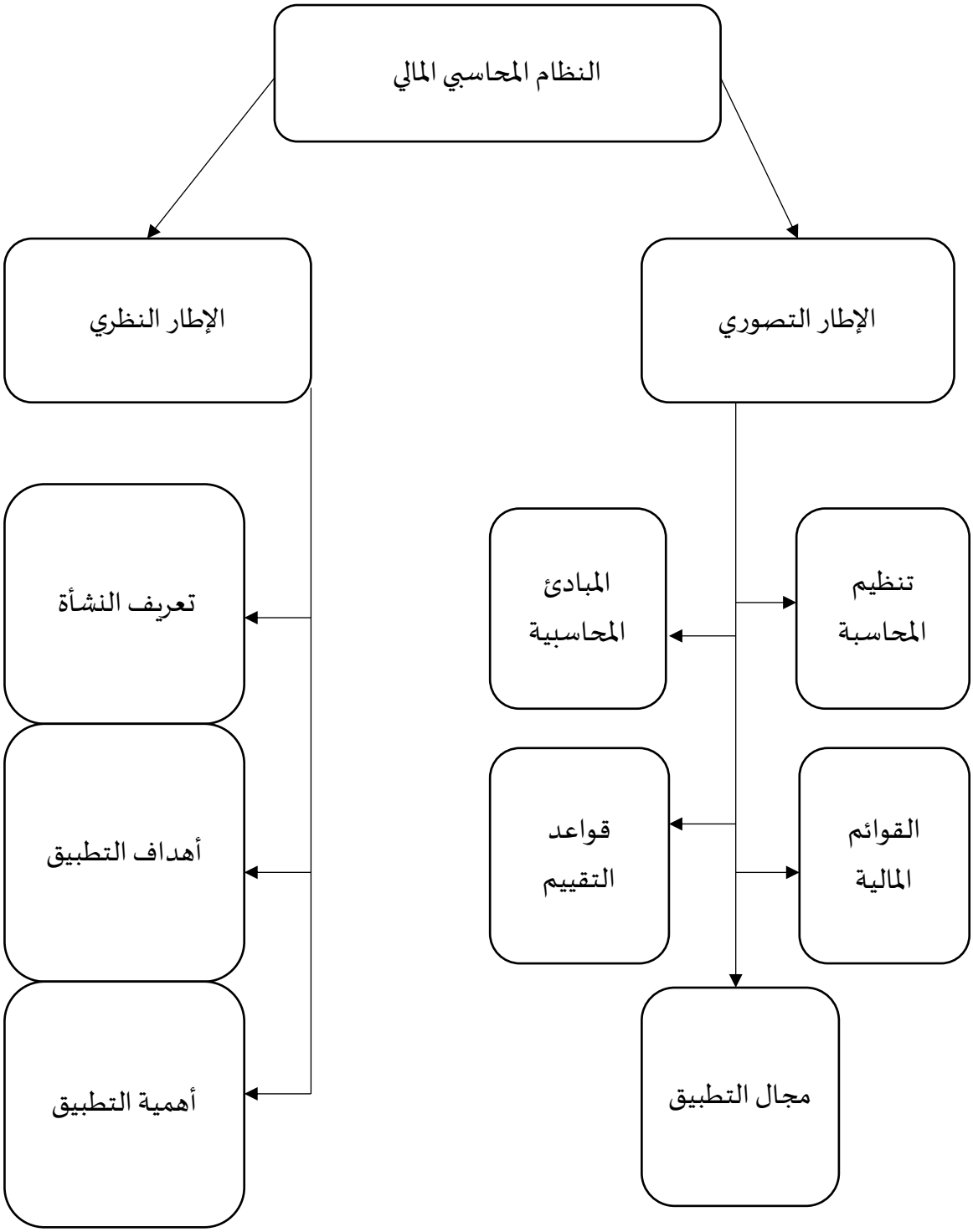

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القانون رقم 11/07

[10] الشكل من اعداد الطالب اعتمادا على القانون رقم 11/07

المبحث الثالث: مزايا وصعوبات ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات

سيتم عرض لأهم مزايا وصعوبات وكذلك متطلبات النظام المحاسبي المالي على النحو الآتي:

المطلب الأول: تطبيق النظام المحاسبي المالي

يتيح تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات مزايا عديدة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- يسهل مراقبة حسابات المؤسسات لأنها تستند على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات. مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من الأطراف المتعاملة معها وخصوصا المستثمرون
- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية.
- يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق كما أمام مستعمليها على المستوى الوطني والدولي، هذه الشفافية ستكون كضمان في استرجاع ثقتهم بالمؤسسة والمساهمة في تعزيزها. على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة قد تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبية معترف بهما دوليا.
- يمكن من إجراء مقارنة أفضل حول الوضعية المالية والأداء عبر الزمن لنفس المؤسسة. وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا، وسهولة قراءة وفهم القوائم المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها
- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة بموجب المخطط المحاسبي الوطني، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة في المحاسبة المالية. وذلك بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل المعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- يساعد المؤسسات الجزائرية التي تبحث عن موارد مالية جديدة وخاصة المؤسسات التي لها استراتيجية للاستثمار خارج الجزائر وذلك بتقديمها المعلومات المالية المطلوبة وامتثالها إلى المعايير المحاسبية الدولية التي تشترطها الأسواق المالية الدولية.[11]

المطلب الثاني: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

يواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي عدت صعوبات لعل أبرزها ما يلي:

- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام، فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية. وفي اعتقادنا يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية.
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة، فالتطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

---

[11] عزوز علي وآخرون، **متطلبات تكبيف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول، النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، معلومات مستخرجة من الموقع www.startimes.com بتاريخ 09/04/2021 سا 45: 6 ص07

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية. إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمتها السوقية.
- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية. فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة. في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها.
- بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين، فما زالت المقررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم الحاسبة على طريقة القواعد والتي تقوي الاستذكار على حساب الابداع، وهذا راجع أساسا إلى غياب الوعي المحاسبي وشيوع الصيغة النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته.

المطلب الثالث: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية

إن العمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية المجسدة في النظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة 2010 يتطلب جهودا كبيرة لعملية تحضير تطبيقه. إذ تتمثل عملية المرور إلى النظام المحاسبي المالي والافصاح وفق ما يقتضيه هذا الأخير بمثابة ثورة ثقافية في الإطار المحاسبي الجزائري. وتحديا بالنسبة للمؤسسات للتكيف والتأقلم مع الواقع الجديد. حيث يتطلب العمل على تحضير المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات، وكذا تحضير المحترفين والممارسين للمهنة يتبعه في ذلك تكييف الأطر التشريعية وخاصة الجبائية منها، لتتماشى مع النظام الجديد. ذلك أن هذا التحول يجب أن يضمن للمؤسسات الوفاء بالتزاماتها وكذلك تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم ومعرفة تأثير هذا النظام على الوضعية المالية للمؤسسة، ويمكن تحديد أهم هذه التحديات في نقطتين:[12]

- إعادة تنظيم المؤسسات من خلال إعادة هيكلة وتحديث أنظمة معلوماتها بما يسمح بتحقيق اهداف النظام المحاسبي المالي والوصول الى تقديم وتصميم مخرجاتها الأساسية المتمثلة في القوائم المالية السابق ذكرها في إطار معالجات التسجيل والتقييم الضرورية والمبرمجة ضمن شروط الإفصاح والتقييم المطلوبة، وهو ما يستلزم تجديد كافة الطاقات داخل المؤسسة، كون النظام الجديد يعني كافة الوحدات والمراكز بأبعادها المالية والنقدية والبشرية وتحت الاشراف المباشر لأعلى المستويات التنظيمية في هرم السلطة داخل المؤسسة، فضلا عن ضرورة اعتبار عملية إرساء النظام المحاسبي المالي كمشروع يتطلب فريق عمل ومسؤولا عن هذا الفريق
- تهيئة محيط المؤسسة لاستيعاب المتطلبات الجديدة للنظام المحاسبي المالي عن طريق توفير الشروط والمقومات التي تسمح بـ:
- توفير الهيئات والقنوات التي تمكن من تأمين المعلومات والبيانات التي يقضيها الاعتماد على محاسبة خلافة وتتأسس على القدرة وعلى الحكم والتقييم وعلى معرفة ما تستهدفه المؤسسة من سياسات مستقبلية إدارية

[12] كتوش عاشور، **متطلبات النظام المحاسبي المالي الموحد في الجزائر**، **مرجع** سبق ذكره، ص 297

تقوم على متابعة حركية الأسواق ووقائع تطوير البيانات التكنولوجية والقانونية والمالية وترجمتها في المعالجة المحاسبية وطرق عرض البيانات المالية.

- وقد يكون اعتماد هذه الديناميكية صعبا في البداية وغير ممكن التحقيق إلا في بعض المؤسسات الكبيرة التي طورت خبرة في التخطيط ووضع الاستراتيجيات ومتابعة التغيرات البيئية. ولكنه سيعم المؤسسات الأخرى مع تراكم الخبرة وتطوير الاقتصاد.
- توفير خلايا ومراكز الكفاءات وتكوين الخيرات في طرق ونماذج التقدير والتقييم بما يسمح بتنفيذ متطلبات المعالجة المحاسبية الجديدة للنظام المحاسبي المالي ووضعها قيد التطبيق.
- التكوين المتواصل والمستمر في هذا المجال بغرض إعادة تأهيل المهنيين على كل المستويات، سواء كانوا محاسبين أو مراجعين والتأسيس لثقافة محاسبية جديدة ولمؤهلات ومقومات مهنية تعتمد على كفاءات تتجاوز مجرد القدرة على التسجيل وتحليل وجود الأرصدة إلى القدرة على التقدير والحكم والتكييف[13]. _ تكوين مختلف مستعملي البيانات المالية من مسيرين ومستثمرين وغيرهم بغرض إعطائهم القدرة على قراءتها وفهمها واستغلالها.
- إعادة النظر في البرامج والمضامين البيداغوجية لكثير من الوحدات التعليمية المحاسبية والمالية والتجارية وعلى مستوى مراكز التكوين المهني والجامعات بغرض تحديثها وتكييفها مع المعطيات الجديدة للنظام المحاسبي المالي.
- تفعيل بورصة الجزائر حيث يشكل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري فرصة هامة وضرورية لتفعيل بورصة الجزائر باعتبارها أهم ما يجب أن يرافق تطبيق المحاسبة الدولية في الجزائر، بضرورة إعطاء الأهمية لها والعمل على تطويرها تزامنا مع تضمين ذلك في اتفاق الشراكة بتفعيل دورها في الاقتصاد وتشجيع المؤسسات على التسجيل فيها. والاعتماد عليها في التمويل وذلك بغية الاستفادة من مزايا المعايير المحاسبية التي تكون فعاليتها في الأسواق المالية، التي يلجأ إليها المستثمرون سواء للاستثمار أو لطلب رؤوس الأموال، وهو ما يشجع الاستثمار الأجنبي باعتبار أن المعلومة المقدمة لها أهمية كبيرة من داخل وخارج الجزائر، وهذا ما سيسمح للنظام المحاسبي المالي بتوفيره أي معلومة ذات جودة وموثوقية[14]

[13] سفيان بن بلقاسم، **النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطوير الأسواق المالية** دراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه دولية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2010، ص260، ص261

[14] سفيان بن بلقاسم، المرجع السابق، ص260، ص261

الخلاصة:

يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطار مرجعيا للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة. ومدونة الحسابات تتسم بإنشاء كشوف مالية على أساس هذا المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. تتوافق والمتطلبات المالية والمحاسبية الدولية

إن انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق يتطلب أدوات ووسائل جديدة تتلائم والظروف الراهنة للعولمة أهمها وضع قوائم وتقارير مالية مفيدة لكل المتعاملين الاقتصاديين. ويتحقق هذا بوضع نظام محاسبي يتوافق مع IAS/IFRS ومن هذا جاء النظام المحاسبي المالي الذي وضع مفاهيم محاسبية أكثر دلالة ودقة

كما يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي

وبعد دراسة النظام المحاسبي المالي اتضح أنه وليد التغيرات الناتجة عن الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في المجال الاقتصادي والمالي والذي يهدف إلى تحديد الطرق السليمة لقياس العمليات والممارسات المحاسبية واستخلاص المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها من طرف الجهات المعنية تنشيطا للمعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها والمعمول بها.

وهذا في ظل اقتصاد متفتح على العالم الذي يمس جميع المجالات خاصة الاقتصادية منها. بالإضافة إلى مظاهر الشراكة ودخول المؤسسات المتعددة الجنسيات.

الفصل الثاني

دراسة التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

تحدث التطورات الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والسياسية تغيرا حقيقيا في بنية بالنسبة للعديد من أنواع العمل التجاري، وتشهد هذه الأيام ارتفاعا ملحوظا في أهمية التثبيتات، وتعد مهمة بالنسبة للعديد من المنشآت في اغلب القطاعات الاقتصادية حيث تحتل التثبيتات مكانة كبيرة في ميزانية المؤسسة وقد عرفت حسب النظام المحاسبي المالي عدة اختلافات مقارنة مع معالجة المخطط المحاسبي الوطني السابقة للتثبيتات، سواء في طرق التقييم، أو في كيفيات التسجيل وطرق إهتلاكها وحتى في تعريفها وهذا موافقة لما جاءت به عدة معايير محاسبية وهي: IAS40,IAS38,IAS36,IAS32, IAS17, IAS16.

يعبر مصطلح التثبيتات (الأصول الثابتة) كما جاء النظام المحاسبي المالي عن ذلك الأصول غير الجارية العينية والمعنوية والمالية التي تكون بحوزة المؤسسة ولأكثر من سنة

عرف النظام المحاسبي المالي التثبيتات المعنوية على أنها أصل قابل للتجديد وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية، والمقصود منه مثلا المحلات التجارية المكتسبة والعلامات، وبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى والإعفاءات، ومصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري والصناعي[15].

كما عرف النظام المحاسبي التثبيت العيني على أنه أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات الايجار الاستعمال للأغراض إدارية والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد السنة المالية. وتعرف التثبيتات المالية على أنها الأسهم والسندات والديون التي تكون للمؤسسة القدرة والرغبة على الاحتفاظ بها لفترة طويلة أو إلى تاريخ استحقاقها في حالة السندات، مثل هذه الأصول غير الجارية تسجل بأحد الحسابين 26 أو 27 حسب نية وهدف الإدارة من اقتناءها

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التثبيتات المعنوية والمادية

المبحث الثاني: التثبيتات المعنوية والمادية (اهتلاك-الخسارة- التنازل)

المبحث الثالث: التثبيتات المالية.

[15] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19، قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430، الموافق ل 25 مارس 2009، ص، 8

المبحث الأول: مفهوم وتقييم التثبيتات المعنوية والمادية.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وتقييم التثبيتات المعنوية والمادية وفق النظام المحاسبي المالي التي يعرضها المعيار المحاسبي الدولي IAS16 والذي يهدف إلى تحديد المعالجة المحاسبية لها.

كما سوف نتطرق إلى المعيار IAS38 الذي يهدف إلى بيان المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية وتقييمها.

المطلب الأول: مفهوم التثبيتات المعنوية والمادية

1. تعريف التثبيتات المعنوية:

عرف النظام المحاسبي المالي التثبيتات المعنوية على أنها أصل قابل للتجديد وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية، والمقصود منه مثلا المحلات التجارية المكتسبة والعلامات، وبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى والإعفاءات، ومصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري والصناعي[16].

2. دراسة الحسابات الفرعية للتثبيتات المعنوية:[17]

ح/203: مصاريف التنمية القابلة للتثبيت: هي النفقات الناجمة عن طور التنمية لأي مشروع داخلي تثبيتا معنويا في الحالات الآتية:

إذا كانت تلك النفقات ذات صلة بعمليات نوعية مستقبلية تنطوي على حظوظ كبيرة لتعليق مردودية شاملة إذا كان الكيان ينوي ويمتلك القدرة التقنية والمالية وغيرها لإتمام العمليات المرتبطة بنفقات التنمية أو استعمالها أو بيعها.

إذا كان يمكن تقييم النفقات بصورة صادقة.

ح/204: برامج الإعلام الآلي وما شابهها: وهي عبارة عن أنظمة إعلامية تقوم المؤسسة بشرائها أو إنتاجها داخليا أي داخل المؤسسة.

ح/205: التوكيلات والحقوق المماثلة، براءات، العلامات الرخص: وتعني هذا النوع من الأصول غير الملموسة ما يلي: هي حقوق يكتسبها أصحابها المبدعون كحقوق الطبع والنشر وبراءات الاختراع أو منتوجها كالأسماء التجارية والعلامات التجارية إلى غير ذلك من الأموال غير الملموسة ولكنها بصدد حق الاستعمال أو إيجاره لمدة زمنية معينة وكل ذلك شخص آخر لتحقيق على أرض الواقع سواء بيع هذا الحق أو إيجاره لمدة زمنية معينة.

ح/فرق الاقتناء لشهرات المحل: ويعرف كما يلي:

تعبر أهم عناصر الأصول غير الملموسة أي كقيم ثابتة معنوية وتتسم كذلك بالتعقيد في عملية تقييمها حيث لا يمكن شراءها منفردة كغيرها من الأصول سواء الملموسة أو غير الملموسة بينما يمكن تقييمها في حالات نادرة تتمثل في حالات الاندماج أو بيع الشركات حيث يعتبر الفرق بين مبلغ شراء الشركة برمتها والأصول الصافية للمؤسسة منقوص منها الالتزامات لشهرة المحل أي سعر شراء المؤسسة القيمة صافية الأصل.

ح/208 قيم ثابتة أخرى غير ملموسة: وتتمثل فيما يلي: جميع القيم الثابتة الملموسة والتي لم تذكر ضمن الحسابات السابقة ونذكر منها على سبيل المثال حق الإيجار.

---

[16] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19، قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430، الموافق ل 25 مارس 2009، ص، 8

[17] لبوز نوح مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، مؤسسة الفنون المكتبية والمطبعية الجزائر، 2009، ص41

1. التثبيتات العينية:

وطبقا للقاعدة العامة لتقييم الأموال، يدرج التثبيت العيني أو المعنوي في الحسابات كأصل

- إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى الكيان.
- إذا كانت تكلفة الأصل من الممكن تقييمها بصورة صادقة.
- المادة-121-4- تطبيق المبادئ الآتية لتجميع الأموال العينية أو الفصل فيها بينها.
- يمكن أن تعتبر العناصر ذات القيمة الضعيفة كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي يتم استخدامها، وأغلبية فإنها لا تدرج في الحسابات في شكل تثبيتات.
- تدرج قطع غيار ومعدات الصيانة ذات الخصوصيات في الحسابات على شكل تثبيتات إذا كان استعمالها مرتبط بتثبيتات عينية أخرى.
- تعالج مكونات أصل كما لو كانت عناصر منقولة إذا كانت مدة الانتفاع بها مختلفة أو كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة.

1.1 دراسة الحسابات الفرعية للتثبيتات العينية

ح/21 القيم الثابتة المادية: وينقسم هذا الحساب إلى:

ح/211 أراضي

ح/211 تهيئة الأراضي

ح/213 مباني

ح/215 تركيبات تقنية، معدات وأدوات صناعية

ح/218 تثبيتات ملموسة أخرى(معدات نقل، تجهيزات اجتماعية، معدات مكتب: منها أجهزة الاعلام الآلي، الغلافات المتداولة وغيرها من التثبيتات غير واردة في الحسابات أعلاه) [18]

[18] لبوز نوح مرجع سابق ص 51

المطلب الثاني: تقييم التثبيتات المعنوية والمادية

بعد التأكد من توفر شروط إدراج الأصل ضمن التثبيتات من الضروري تحديد القيمة التي سيقيد بها محاسبيا. وهي تختلف باختلاف طريقة الحصول عليها، كما يجب تحديد قيمته فيما بعد وهذا ما سيتم توضيحه.

1. تقييم التثبيتات المعنوية:

1.1 **التسجيل المحاسبي للتثبيتات المعنوية:**

يتم التسجيل المحاسبي للتثبيتات المعنوية حسب النظام المحاسبي الماليSCF كما يلي:

مصاريف التنمية القابلة للتثبيت(ح/203) :[19]

القيد الأول: نسجل الأعباء بصفة عادية حيث يجعل أحد حسابات المصاريف مدينا وحساب البنك أو الصندوق أو الدائنون دائنا، ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

6x		حسابات المصاريف	Xxx	
	4x	حسابات الديون		Xxx
	5X	الحسابات المالية		Xxx
		تسجيل الأعباء		

:تسجيل المصاريف1 جدول

وإذا ما توفرت في هذه الأعباء الشروط المحددة في النظام المحاسبي الدولي لاعتبارها تثبيتات معنوية، عندها يسجل القيد الثاني

القيد الثاني: تحويل المصاريف إلى قيم معنوية. حيث يجعل الحساب 203 مدينا بالأعباء المعتبرة أصولا معنوية، والحساب 73 دائنا.

203		مصاريف التنمية القابلة للتثبيت	XXX	
	731	إنتاج المثبت للتثبيتات المعنوية		XXX
		تحويل المصاريف		

جدول2 :تحويل المصاريف

[19] عبد الرحمان عطية المحاسبة العامة وفقا للنظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، 2009، ص72

برمجيات المعلومات وما شابهها (ح/204) :[20]

الحالة الأولى: شراء حقوق استخدام البرامج لفترة محددة. في هذه الحالة نجعل ح/204 مدينا بتكلفة شراء البرامج مع جعل أحد حسابات البنك أو موردوا التثبيتات ح/404 دائنا.

204		برمجيات المعلومات وما شابهها	XX	
	4xx	حسابات الديون		XX
	5xx	الحسابات المالية		XX
		شراء حقوق استخدام البرامج		

جدول3 :تسجيل شراء برامج

الحالة الثانية: حالة إنتاج البرامج من المؤسسة وتسجيل العملية في قيدين كالتالي:

القيد الأول: تسجيل مصاريف إنتاج في الحسابات المناسبة من المجموعة السادسة وبصورة عادية مع جعل الحساب المناسب نقديات أو موردوا التثبيتات دائنا.

القيد الثاني: نجعل ح/204 مدينا بتكلفة إنتاج البرامج مع جعل حساب الإنتاج المثبت للأصول الغير المادية ح/732 دائنا.

.1

6x		حسابات الأعباء	Xx	
	4x	حسابات الديون		Xx
	5x	الحسابات المالية		Xx
		تسجيل مصاريف الانتاج		

جدول4:تسجيل مصاريف الإنتاج

[20] المرجع نفسه، ص70

.2

204		برمجيات المعلومات وما شابهها	Xx	
	732	إنتاج المثبت للأصول الغير المادية تسجيل ح/204 في حالة إنتاج البرامج من المؤسسة		Xx

جدول5 :تسجيل ح/204 في حالة إنتاج البرامج من المؤسسة

الامتيازات، رخص، علامات تجارية(ح/ 205) :

التسجيل هذه الأصول نجعل ح/205 مدينا وأحد حسابات البنك أو موردوا التثبيتات دائنا. كما يلي:

جدول6 :تسجيل ح/205

205		الامتيازات، رخص، علامات تجارية	Xx	
	4X	حسابات الديون		Xx
	5X	الحسابات المالية		Xx
		تسجيل حساب 205		

فارق الشراء أو الاقتناء(ح/207)

أو كما تسعى كذلك شهرة المحل وهو أصل غير ملموس في العادة عن قدرة الشركة أو سير الكفاءة المتميزة لإدارتها أو لأية عوامل أخرى.

ويسجل في هذا الحساب فرق الاقتناء في حالة تجميع المؤسسات أو إدماج مؤسسة في أخرى أو عملية ضم مؤسسة أخرى، ويسجل كما يلي:[21]

207		فارق الشراء	Xx	
	104	فارق إعادة التقييم		Xx
		تسجيل حسابات فارق الاقتناء		

جدول7 :تسجيل حسابات فارق الاقتناء

[21] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص41

التثبيتات غير المادية الأخرى (ح/ 208)

يسجل هذا الحساب باقي القيم المعنوية التي لم تتضمنها الحسابات السابقة ويسجل كما يلي:

جدول8 :تسجيل باقي القيم المعنوية

208		التثبيتات المعنوية الأخرى	Xx	
	4x	حسابات الديون		Xx
	5x	الحسابات المالية		Xx
		تسجيل باقي القيم المعنوية		

1. تقييم التثبيتات المادية:

2.1 **التقييم اللاحق للتثبيتات المالية(22)**

تقييم الأصول الثابتة بحسب التكلفة وقد تم التعرض إلى ذلك سابقا، كما تقيم التثبيتات المادية فيما بعد. بطريقتين هما: التكلفة وإعادة التقييم.[22]

- **طريقة التكلفة**

تحدد القيمة المحاسبية للأصل حسب هذه الطريقة كما يلي:

القيمة المحاسبية=التكلفة_ اهتلاك خسائر القيمة

طريقة إعادة التقييم

تحدد القيمة المحاسبية للأصل حسب هذه الطريقة كما يلي:

القيمة المحاسبية=القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم_ الاهتلاكات المستقبلية_ خسائر القيم المستقبلية

المطلب الثالث: إعادة تقييم التثبيتات

عملية إعادة التقييم طريقة من طرق التقييم اللاحق للتثبيتات العينية وذلك ما ذكرناه في السابق، بينما تفصل في هذه العملية من خلال هذا الطلب

1. تعريف إعادة التقييم

إن إعادة تقييم تثبيت ما هو تحديد قيمته الحالية اعتمادا على الأسعار الحالية للتثبيتات المعنية، أو على أساس معاملات إعادة التقييم الرسمية والتي تنشرها السلطات المخولة بذلك مثل:

الوزارة المالية أو المديرية العامة للضرائب.[23]

ينص النظام المحاسبي المالي على أن عملية التقييم يجب أن تشمل عناصر كل فئة من التثبيتات وألا تقتصر عملية إعادة التقييم على تثبيت محدد وفي اختيار المؤسسة إجراء عملية إعادة التقييم بعض أصولها، فإن على هذه المؤسسة الاستمرار في إجراء عملية إعادة التقييم بصورة منتظمة أي سنويا.

[22] محمد بوتين، المحاسبة المالية معايير المحاسبة الدولية، متيحه للطباعة، الجزائر،2010، ص12

[23] عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي دار النشر جيطلي، برج بوعريريج،2001، ص218، ص219

2. عملية إعادة التقييم: وهي نوعان

2.1 **عمليات إعادة تقييم منظمة:**

أي تتم بناءا على نص تنظيمي صادر من سلطة مخولة بذلك، إن فرق إعادة التقييم الناتج عن هذه العمليات عادة ما يكون معفى حاليا، فإن عمليات إعادة التقييم المنظمة غير الواردة في قانون الضرائب المباشرة، وكانت آخر عملية إعادة تقييم منظمة للتثبيتات تمت بموجب المرسوم التنفيذي 07_210 الصادر بتاريخ2007/04/04 والمحدد لشروط إعادة تقييم الاستثمارات (التثبيتات) المالية القابلة للاهتلاك، وكذا التثبيتات غير القابلة للاهتلاك، ولقد حدد آخر أجل لإجراء عملية إعادة التقييم بنهاية سنة2007

2.2 **عمليات إعادة تقييم حرة:**

أي تقوم بها المؤسسة متى ارتأت ضرورة ذلك وحاليا عمليات إعادة التقييم هي حرة، وفوائضها خاضعة للضريبة.

3. التسجيل المحاسبي لفرق إعادة التقييم:[24]

فرق إعادة التقييم يساوي إلى فائض القيمة العادلة على القيمة المحاسبية الصافية للتجهيز وهو يسجل كزيادة في القيمة الأصلية للأصل.

وفي المقابل حسب الأموال الخاضعة ح 105 وفرق إعادة التقييم لكن إعادة التقييم الموجبة تسجل في النواتج في حالة ما إذا كانت تعوض إعادة تقييم سالبة لنفس الأصل سجلت سابقا على الأعباء.

4. أساس إعادة تقييم التثبيتات المادية: هناك حالتين هما:[25]

4.1 **إعادة تقييم القيمة الإجمالية للتثبيت:** في هذه الحالة فإن هناك إعادة تقييم تثبيت ما تتم بإعادة تقييم قيمته الاجمالية وكذا الاهتلاكات الخاصة به وهذا اعتمادا على معامل يحسب بنسبة القيمة العادلة (أي سعر البيع الصافي) للأصل إلى قيمته المحاسبية الصافية أي أن:

معامل إعادة التقييم=القيمة العادلة ÷القيمة المحاسبية الصافية

حيث أن القيمة المحاسبية الصافية: هي قيمة الأصل المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة بعد طرح الاهتلاكات المتراكمة خسائر القيمة المسجلة.

إن فرق إعادة التقييم هو الفرق ما بين القيمة الإجمالية (التاريخية) المعاد تقييمها للتثبيت من جهة ومجموع الاهتلاكات المعاد تقييمها من جهة أخرى.

والتسجيل المحاسبي لفارق إعادة التقييم يكون كالآتي:

2x		تثبيتات مادية(زيادة قيمة الأصل)	Xx	
	28X	اهتلاك التثبيتات (زيادة اهتلاك المجمع)		Xx
	105	فارق إعادة التقييم		Xx
		إعادة تقييم التثبيتات		

[24] هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية AIS/IFRS ،2009 _ 2010، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر،2010، ص78.

[25] عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة، مرجع سبق ذكره، ص219_226 .

جدول9 :تسجيل إعادة تقييم التثبيتات

وبعد إعادة تقييم التثبيت يحسب قسط الاهتلاك بقسيم القيمة المحاسبية الصافية بعد إعادة التقييم على فترة الاستخدام المتبقية للتثبيت.

1. **إعادة تقييم القيمة المحاسبية الصافية للتثبيت:** وتتم وفق المراحل التالية:

- _ ترصيد الاهتلاكات المجمعة للتثبيت المراد إعادة تقييمه مع حساب الأصل المعني للحصول على قيمته المحاسبية الصافية.
- _ تحديد القيمة العادلة للتثبيت وحساب الفرق بينهما وبين قيمته المحاسبية الصافية، وبهذا يتم الحصول على فرق إعادة التقييم والذي يضاف إلى القيمة المحاسبية الصافية، كما في القيد الآتي :

2X		تثبيتات مادية(زيادة قيمة الأصل)	Xx	
	105	فارق إعادة التقييم		Xx
		إعادة تقييم التثبيت		

وفي نهاية السنة يحسب قسط الاهتلاك السنوي بقسمة القيمة المحاسبية الصافية المعاد تقييمها للتثبيت على فترة استخدامه المتبقية.

5. **أهداف إعادة التقييم: يمكن تلخصيها كالآتي:**[26]

5.1 **الهدف الإعلامي:** أي إظهار عناصر الميزانية بقيمتها الحالية لا بقيمتها التاريخية ومنه فإن نتائج دراسة وتحليل هذه الميزانية التي تمت إعادة تقييمها سيتم بشكل أدق.

5.2 **الهدف المالي:** أي جعل الاهتلاكات مصدر حقيقيا وكافيا لتمويل التجهيزات التي تم اهتلاكها بصفة كاملة.

5.3 **أهداف اقتصادية:** ونعني بذلك تقييم مختلف عناصر الميزانية بوحدة نقدية ذات قوة شرائية متقاربة.

المبحث الثاني: التثبيتات المعنوية والمادية (اهتلاك،خسارة،تنازل)

عملا بمبدأ الحيطة والحذر، فإنه يقع على عاتق المؤسسة كل عملية جرد إثبات اهتلاك السنوي لكل عنصر من عناصر التثبيتات، بهدف إظهار الصورة الصادقة لعناصر ذمة المؤسسة، كما يجب عليها إظهار كل خسارة في قيمة التثبيتات والذي سيعرج عليه في هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف الاهتلاك وطرقه

يعتبر الاهتلاك إثبات محاسبي وله عدة طرق محاسبية للاهتلاك والذي سيتم توضيحه في هذا المطلب

1. **تعريف الاهتلاك:**

يعرف الاهتلاك على أنه انخفاض قيمة الاستثمارات نتيجة الاستخدام أو التآكل أو التقدم، ففي النظام المحاسبي المالي وفي المادة 07-121 فقد عرف الاهتلاك كالتالي[27]

[26] عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة، المرجع السابق، ص228

[27] عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفقا للنظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 126

الاهتلاك هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه.

2. طرق الاهتلاك:

لحساب الاهتلاك هناك عدة طرق يمكن إتباعها ويمكن توضيح طرق الاهتلاك من خلال الجدول الآتي:

الجدول التالي يبين طرق حساب الاهتلاك

<table>
<tr><th>الطريقة</th><th>التعريف</th><th colspan="2">طريقة حسابها</th></tr>
<tr><td>الاهتلاك الثابت</td><td>يتم توزيع التكاليف على العمر الإنتاجي</td><td colspan="2">يحسب قسط الاهتلاك وفق العلاقة التالية:
القيمة القابلة للاهتلاك×المعدل×المدة
المعدل= 1 / العمر الإنتاجي.
أو العمر الانتاجي/ 100</td></tr>
<tr><td>الاهتلاك المتناقص</td><td>نعتمد هذه الطريقة على تطبيق نسبة مئوية ثابتة على قيمة متناقصة
تطبيق القيمة الأصلية للاستثمار(التثبيت) بالنسبة للسنة الأولى ثم القيمة المتبقية يطرح اهتلاك السنة الماضية بالنسبة للسنة الثانية وهكذا، ومن شروط هذه الطريقة يجب على المؤسسة الخاضعة للنظام الحقيقي للضرائب اختبار هذه الطريقة كتابيا عن طريق رسالة تقدم لمصلحة الضرائب ويجب أن يكون عمر الاستثمار على الأقل 03 سنوات ذات صلة مباشرة بالإنتاج.</td><td colspan="2">يتم حسابها وفق المعدلات التالية:
<table><tr><th>العمر المقدر</th><th>المعامل</th></tr><tr><td>4-3 سنوات</td><td>1.5</td></tr><tr><td>6-5 سنوات</td><td>2</td></tr><tr><td>أكثر من 6 سنوات</td><td>2.5</td></tr></table>معدل الاهتلاك المتناقص= معدل الاهتلاك الثابت×المعامل(حسب الجدول)
يتم التوقف عن استعمال الاهتلاك المتناقص لما يكون الاهتلاك المتناقص أقل من القيمة الباقية على السنوات المتبقية وتوزيع الباقي بالتساوي على القيمة الباقية
القيمة الباقية×المعدل> القيمة الباقية/ عدد السنوات المتبقية
في هذه الحالة يكمل الضرب في المعدل أما إذا:
القيمة الباقية× المعدل< القيمة الباقية/ عدد السنوات المتبقية
في هذه الحالة توزع بالتساوي القيمة المتبقية على السنوات الباقية</td></tr>
</table>

الاهتلاك المتصاعد	نستعمل هذه الطريقة عندما تتوقع مصاريف(مع الاهتلاك) تكون مرتفعة في السنوات الأولى ومنخفضة في السنوات الأخيرة لا يوجد أي شريط ما عدا الادلاء كتابيا عن طريق ضبط رسالة للتصريحات السنوية بموجبها تختار المؤسسة تطبيق هذه الطريقة	يتم الحصول على قسط الاهتلاك للاستثمار في كسر يكون بسطه عدد السنوات للاستعمال (مدة الاستعمال السابقة) ومقامه ن(ن+1) /2 ن: يمثل عدد السنوات الاهتلاك القسط السنوي= القيمة القابلة للاهتلاك×رقم السنة/∑ارقام السنوات مجموع ارقام السنوات حسب العمر الإنتاجي مثال: تثبيت عمره الإنتاجي 5 سنوات مجموع أرقام السنوات= 1+2+3+4+5 أو يساوي ن(ن+1) /2 = 5 (5+1) /2 =15
اهتلاك وحدات الانتاج	بعض التثبيتات تتناقص أو استنفاد منافعها بعدد وحدات النشاط أو وحدات الإنتاج ولهذا عادة ما يعبر عن العمر الإنتاجي لهذه التثبيتات بوحدات الإنتاج والتي يمكن أن يكون مثلا عدد الكيلومترات المقطوعة لمعدات النقل	يعبر العمر بوحدات كمية(الطن، الكلغ، الكيلومتر، وحدة المنتجة) يحسب معدل الاهتلاك لوحدة النشاط معدل الاهتلاك=القيمة القابلة للاهتلاك/عدد وحدات النشاط الإجمالي قسط الاهتلاك=عدد وحدات المنتجة×معدل الاهتلاك

جدول10 :طرق حساب الاهتلاك

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: حواس صلاح، المحاسبة العامة، دروس مواضيع ومسائل محلولة غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر،2008، ص152، ص157

القيد المحاسبي للاهتلاك: يتم تسجيل أقساط الاهتلاك في N/12/31 من كل سنة في الدفاتر المحاسبية كما يلي:

جدول11 :إثبات قسط الاهتلاك

681		أقساط الاهتلاك	Xx	
	28X	اهتلاك التثبيتات		Xx
		إثبات قسط الاهتلاك		

المطلب الثاني: اهتلاك التثبيتات المعنوية والمادية

1. اهتلاك التثبيتات المعنوية

يمكن توضيح اهتلاك التثبيتات المعنوية من خلال النقاط التالية:

1.1 **مدة الاهتلاك :**

يجب تخصيص المبلغ القابل للاهتلاك لأصل غير مادي على أساس منتظم على مدى أفضل تقدير لعمره النافع، وهناك افتراض قابل للتنفيذ أن العمر النافع لأصل غير مادي لن يزيد عن عشرين سنة من تاريخ توفر الأصل للاستعمال والاهتلاك يجب أن يبدأ عندما يصبح الأصل متوفر الاستعمال عندما يتم اهتلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في أصل غير مادي على مدى الوقت يتم تخفيض المبلغ المسجل للأصل لإظهار ذلك المعاد تقييمه للأصل مخصوما منه القيمة المتبقية كمصروف على المدى العمر النافع للأصل، ويتم الاعتراف بالاهتلاك سواء كانت هناك زيادة أو لم تكن زيادة على سبيل المثال في القيمة العادلة للأصل أو المبلغ القابل للاسترداد، ويجب أخذ عدة عوامل في الاعتبار عند تحديد العمر النافع للأصل غير الملموس.[28]

1.2 **طريقة الاهتلاك :**

يجب أن تظهر طريقة الاهتلاك المستخدمة نمط اهتلاك للمنافع الاقتصادية للمؤسسة، وإذا لم يكن من الممكن تحديد هذا النمط بشكل موثوق فإنه يجب استخدام طريقة القسط الثابت ويجب الاعتراف بمبلغ الاهتلاك لكل فترة على أنه أعباء إلا في حالة دمجه في القيمة المحاسبية لأصل منتج من قبل المؤسسة نفسها

1.3 **القيمة الباقية:**[29]

القيمة الباقية للتثبيتات المعنوية يجب أن تساوي الصفر، باستثناء:

- أن الغير تعيد بإعادة شرائها في نهاية مدة الاستخدام
- وجود سوق نشطة وأن القيمة الباقية يمكن تحديدها بالرجوع إلى هذا السوق وأنه من المحتمل أن مثل هذا السوق سيوجد في نهاية مدة استخدام الأصل.
- السوق النشط هو السوق الذي تجتمع فيه الشروط التالية:
- تشابه المنتجات المعروضة
- تواجد المشترين والبائعين في أي وقت
- الأسعار معروضة أمام الجميع

2. اهتلاك التثبيتات المادية

تعتبر التثبيتات المادية من بين الأصول التي تمتلك ماعدا الأراضي غير المنجمية، حيث تمتلك بنفس طريقة اهتلاك التثبيتات المعنوية.

2.1 **اهتلاك التثبيتات المادية القابلة للتفكيك**

هناك بعض التثبيتات المادية عناصرها تختلف فترات استخدامها ومنه فإن معدلات اهتلاكها سوف تختلف، لذا فإن كل عنصر يعالج على حدى ويكون له جدول اهتلاك خاص به[30]

[28] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبق للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، 2009، ص145 ص147

[29] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS، الأوراق الزرقاء، جانفي 2012، ص147

[30] هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص56 ص59

2.2 **اهتلاك أعباء تفكيك المؤسسة وإعادة تهيئة الموقع في نهاية حياة المشروع**

تكاليف تفكيك المؤسسة وإعادة تهيئة الموقع تضاف إلى تكلفة المشروع ليتم اهتلاكها خلال فترة حياة المشروع

3. اهتلاك تكاليف الصيانة الدورية للتثبيتات المادية[31]

تكاليف الصيانة الدورية تسجل في الحساب فرعي لحساب الأصل المعني بعملية الصيانة، وأن هذه العملية ستعتبر أحد مكونات التثبيت، إذن وفي نهاية السنة يتم تسجيل قسط اهتلاك التثبيت وكذلك قسط اهتلاك عنصر الصيانة الدورية كل على حدى.[32]

المطلب الثالث: الخسارة في قيمة التثبيتات المعنوية والمادية وحالة التنازل

تتعرض التثبيتات المعنوية والمادية لنقص قيمة، كما أن المؤسسة قد تضطر للتنازل عنها من الأسباب كعدم كفايتها الإنتاجية أو لتقدمها.

1. الخسارة في قيمة التثبيتات المعنوية والمادية

يجب على المؤسسة في نهاية كل سنة أن تخضع التثبيتات المعنوية والمادية إلى فحص تدني القيمة وذلك حسب المعيار الدولي IAS16 وهذا لضمان تسجيل الأصول بأقل قيمتها القابلة للتحصيل.

1.1 **تعريف خسارة القيمة :**[33]

عرف النظام المحاسبي المالي خسارة القيمة بأنها فائض القيمة المحاسبية للأصول عن القيمة واجبة التحصيل، تدني التثبيتات هو الفرق بين القيمة الباقية المحاسبية والقيمة القابلة للتحصيل عندها تكون الأولى أقل من الثانية:

تدني القيمة=القيمة الباقية المحاسبية - القيمة القابلة للتحصيل

- القيمة القابلة للتحصيل: هي القيمة المسترجعة للأصل والتي تمثل أعلى قيمة بين القيمة الصافية للتنازل عن هذا الأصل وقيمته النفعية
- القيمة النفعية: هي القيمة المحينة لتقديرات تدفقات الخزينة المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل مطروحا منها التدفقات الخارجية، ويدعم الفرق بالقيمة المحينة لمبلغ التنازل عن الأصل في نهاية مدة الانتفاع به.
- القيمة المحينة: هي المبلغ المحين لمدفوعات الخزينة بتاريخ الحصول على الأصل

1.2 **التسجيل المحاسبي لخسارة القيمة :**

يتم التسجيل المحاسبي للتدهور بشكل مشابه لتسجيل الاهتلاكات، غير أن حساب تدهور التثبيتات يحمل الحساب 29 خسائر القيمة عن التثبيتات كما يلي:

[31] عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص32

[32] عبد الرحمان عطية، المرجع السابق، ص30

[33] بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدوليةAIS/IFRS، دار هومة، الجزء الأول، الجزائر 2010، ص366

681		مخصصات الاهتلاك وخسائر قيمة الأصول غير المتداولة	Xx	
	290	خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية		Xx
	أو			
	291	خسائر القيمة عن التثبيتات المادية		Xx
		إثبات خسارة القيمة		

جدول12 :إثبات خسارة في القيمة

2. إعادة تقييم الخسائرفي القيمة

تقوم المؤسسة في نهاية كل دورة بإعادة تقييم القيمة المدرجة في الحسابات بالنسبة للسنوات المالية السابقة وإن وجد أي مؤشر بدل على أن الخسارة في القيمة المدرجة أصبحت غير موجودة أو انخفضت تقوم المؤسسة بإعادة تقدير القيمة القابلة للتحصيل الجديدة، حيث تسجل كمنتوجات النتائج عندما تصبح القيمة القابلة لتحصيل أكبر من القيمة المحاسبية الصافية وفي هذه الحالة يتم رفع القيمة المحاسبية بما يناسب قيمتها القابلة للتحصيل لكن دون تجاوز القيمة المحاسبية الصافية التي لم تدرج فيها أي خسارة قيمة خلال السنوات المالية السابقة، ويتم إعادة تسوية ح/29 في نهاية كل سنة كما يلي:

3. آثارالتدهور(الخسارة القيمة) :

جدول13 :زيادة واسترجاع خسارة

68x		مخصصات الاهتلاك والمؤونات	Xx	
	29x	خسائر القيمة عن التثبيتات		Xx
		زيادة الخسارة في القيمة		
29x		خسائر القيمة عن التثبيتات	Xx	
	781	استرجاع الاستغلال عن خسائر القيمة		Xx
		استرجاع خسائر القيمة		

عند ملاحظة تدهور أي تثبيت، لا يلاحظ تقليص قيمته المحاسبية الصافية فحسب، بل يجب تغيير مخطط إهتلاكاته إذا كان تثبيتا قابل للاهتلاك

4. حالة التنازل عن التثبيتات المعنوية والمادية

قد تستغني المؤسسة عن التثبيتات لسبب من الأسباب كعدم كفايتها الإنتاجية، لتقادمها أو بسبب تغيير طرق الإنتاج أو النشاط، ويتم الاستغناء عن التثبيتات إما بالبيع، الشطب أو الاستبدال

5. شطب الأصل من الخدمة

عندما تقرر إدارة المؤسسة شطب من الخدمة، أي التخلص منه نهائيا وبدون مقابل لأنها تنتظر من استعماله أو بيعه أية منافع اقتصادية مستقبلية، ففي هذه الحالة يجب إقفال حساب التثبيت المعني وأيضا حساب مجموع الاهتلاكات، وهنا نميز بين الحالتين:

5.1 **التثبيت المهتلك كليا: إذا** كان التثبيت مهتلك كليا، فهذا الشطب لا يؤدي إلى أية نتيجة لأن مجموع الاهتلاك يساوي تكلفة التثبيت فيكون تسجيل الشطب كما يلي:

20X		تثبيتات معنوية	Xx	
21X		تثبيتات مادية	Xx	
	29X	خسارة القيمة عن التثبيتات		Xx
		شطب التثبيت		

جدول14 :شطب التثبيت

5.2 **التثبيت قيد الاهتلاك:** ففي هذه الحالة يتم التخلص من التثبيت غير مهتلك كليا، فهو قيد الاهتلاك أي له قيمة باقية محاسبية موجبة، فيقفل حساب التثبيت المشطوب من الخدمة مقابل جعل مجموع الاهتلاك مدين ونواقص القيمة من التنازل عن التثبيتات المادية 652 وبسعر التنازل يسجل في الجانب الدائن من حساب 752 فوائض القيمة من التنازل عن التثبيتات المادية وتسجل حالتين:

الحالة الأولى: حالة الربح أي سعر التنازل > القيمة المحاسبية الصافية VNC

28X		اهتلاك متراكم	Xx	
29X		خسائر القيمة عن التثبيتات	Xx	
512		البنك	Xx	
	2XX	التثبيت المعني		Xx
	752	فوائض القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية		Xx
		قيد التنازل عن التثبيت		

جدول15 :تسجيل التنازل عن التثبيت

الحالة الثانية: حالة الخسارة أي سعر التنازل < القيمة المحاسبية الصافية VNC

28X		اهتلاك متراكم	Xx	
29X		خسائر القيمة عن التثبيتات	Xx	
512		البنك	Xx	
652		نواقص القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية	Xx	
		التثبيت المعني		
	2XX			Xx
		قيد التنازل عن التثبيت		

جدول16 قيد التنازل عن التثبيت

المبحث الثالث: التثبيتات المالية

المطلب الأول: مفهوم التثبيتات المالية

1. تعريف التثبيتات المالية

تعرف التثبيتات المالية على أنها الأسهم والسندات والديون التي تكون للمؤسسة القدرة والرغبة على الاحتفاظ بها لفترة طويلة أو إلى تاريخ استحقاقها في حالة السندات، مثل هذه الأصول غير الجارية تسجل بأحد الحسابين 26 أو 27 حسب نية وهدف الإدارة من اقتناءها

الأسهم: هي الوثيقة التي تمثل حصة المساهم في رأسمال الشركة أو أنه حصة في رأسمال شركة الأموال، وهو سند قابل للتداول تصدره الشركة المساهمة لتمثيل جزء من رأسمالها

السندات: هو بمثابة عقد أو اتفاق بين المؤسسة (المقترض) والمستثمر(المقرض) وهو صك قابل للتداول تصدره الشركة أو الدولة، يمثل قرضا طوبل الأجل يعقد عادة عن طريق الاكتتاب العام.

يجب على المؤسسة الاعتراف بالأصول المالية في الميزانية فقط عندما تصبح طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة

2. تصنيف التثبيتات المالية:[34]

ح/26 مساهمات وحقوق ملحقة بالمساهمات ويتفرع إلى: ح/261 سندات المساهمة_ ح/262 سندات مساهمة أخرى

ح/269 دفعات مستحقة على سندات غير محررة

ح/27 تثبيتات مالية أخرى

ح/271 السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة

ح/272 السندات الممثلة في حق الدين المدين

ح/273 السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة

[34] عبد الرحمان عطية، سبق ذكر المرجع، ص77

3. المعالجة المحاسبية للتثبيتات المالية:

ح/26 مساهمات وحقوق ملحقة بمساهمات

3.1 التسجيل المحاسبي عند الحيازة:[35]

تسجل سندات المساهمة ح/26 مبدئيا بتاريخ شرائها بالقيمة العادلة التي تمثل سعر شرائها مضافا إليه كل المصاريف التابعة لعملية الشراء مثل عمولة الوسطاء والرسوم غير المسترجعة وغيرها

26		مساهمات وحقوق ملحقة بالمساهمات	القيمة الاجمالية	
	512	البنك		القيمة المطلوبة
	269	عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة		القيمة غير المطلوبة
269		عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة	القيم المسددة	
	512	البنك		القيم المسددة

جدول17 :تسجيل شراء سندات المساهمة

3.2 المعالجة المحاسبية في نهاية الدورة:[36]

في نهاية السنة تقييم التثبيتات المالية المتاحة للبيع(مساهمات وحقوق ملحقة بالمساهمات) على أساس قيمتها الحقيقية

التسجيل المحاسبي:

جدول18 :إثبات زيادة وانخفاض في قيمة السندات

26		مساهمات وحقوق ملحقة بالمساهمات	Xxx	
	104	فارق التقييم		Xxx
		إثبات الزيادة في قيمة السندات		
104		فارق التقييم	Xxx	
	26	سندات المساهمة		Xxx
		إثبات انخفاض في قيمة السندات		

[35] كتوش عاشور، المحاسبة العامة حسب النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص108 ص109

[36] عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص139، ص140

4. المعالجة المحاسبية عند التنازل:[37]

4.1 القيد الأول:

104		فارق التقييم	Xxx	
	765	فائض قيمة		Xxx
		ترصيد فارق التقييم		
665		ناقص قيمة	Xxx	
	104	فارق التقييم		Xxx
		ترصيد فارق التقييم		

جدول19 :ترصيد فارق التقييم

4.2 القيد الثاني:

512		البنك	Xxx	
	767	أرباح صافية التنازل		Xxx
	26	سندات المساهمة		Xxx
		قيد التنازل		
512		البنك	Xxx	
667		خسائر صافية التنازل	Xxx	
	26	سندات المساهمة		Xxx
		قيد التنازل		

جدول 20:قيد التنازل عن السندات

المطلب الثاني: الثبيتات المالية الأخرى[38]

يثبت في هذا الحساب كل الأصول المالية والسندات الأخرى غير سندات المساهمة المفتوح حساباتها في الحساب السابق فهي بطبيعتها كل السندات المثبتة الأخرى، والمصنفة ضمن المساهمات الموظفة لأجل طويل والسندات ذات التوظيف الطويل الأجل

5. المعالجة المحاسبية عند الحيازة:

تسجل محاسبيا عند حيازتها بالقيمة العادلة + تكاليف الوساطة+ الرسوم غير قابلة للاسترجاع + المصاريف البنكية

[37] عبد الرحمان عطية، مرجع سبق. ذكره، ص140، ص141

[38] كتوش عاشور، المحاسبة العامة حسب النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص110

التسجيل المحاسبي يكون كما يلي:

27		تثبيتات مالية أخرى	Xxx	
	5xx	النقديات		Xxx
		الحيازة على التثبيتات مالية أخرى		

جدول21 :الحيازة على التثبيتات المالية الأخرى

6. المعالجة المحاسبية في نهاية الدورة:

تقيم هذه التثبيتات وتسجل في نهاية الدورة بالتكلفة الممتلكة بخلاف سندات تابعة لأنشطة المحفظة التي تعالج بنفس طريقة سندات المساهمة

التسجيل المحاسبي كما يلي:

686		مخصصات خسائر عن القيمة عناصر مالية	Xxx	
	297	خسائر القيمة عن السندات الأخرى المثبتة		Xxx
		إثبات انخفاض قيمة السندات		

جدول 22:إثبات انخفاض في قيمة السندات

الخلاصة:

من البديهي أن تمثل الاستثمارات أو ما يسمى بالأصول الغير الجارية نقطة مهمة في ميزانية المؤسسة وفي ذمتها المالية، وذلك لما تحقق من منافع اقتصادية، تعرف التثبيتات على أنها الأصول التي يتم اقتنائها من قبل الوحدة الاقتصادية وليس بغرض إعادة البيع وتحويلها إلى نقدية خلال الفترة المحاسبية

عرف النظام المحاسبي المالي التثبيتات المعنوية على أنها أصل قابل للتجديد وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية كما عرف التثبيتات المادية على أنها أصل عيني بحوزة المؤسسة من أجل الإنتاج وتقديم الخدمات، كما عرف التثبيتات المالية على أنها الأسهم والسندات والديون التي تكون للمؤسسة القدرة والرغبة على الاحتفاظ بها لفترة طويلة أو إلى تاريخ استحقاقها في حالة السندات، مثل هذه الأصول غير الجارية تسجل بأحد الحسابين 26 أو 27 حسب نية وهدف الإدارة من اقتناءها

بعد دراسة التثبيتات(المعنوية، العينية، المالية) حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي اتضح أنه اهتم بالتثبيتات في جميع مراحلها، كما تم توضيحها في هذا الفصل مرورا بمرحلة استخدامها حيث بين كل ما يتعلق بهذه المرحلة من تقييم واهتلاك وخسارة وكذا كيفية تسجيل ذلك محاسبيا، حيث تعتمد التثبيتات على أهم نموذجين للتقييم المتمثلين في نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة الذي يعطي صورة صادقة عن قيمة التثبيتات في المؤسسة، كما يسهل اتخاذ القرارات من طرف الإدارة ومن طرف مستخدمي القوائم المالية الخارجين وكيفية معالجة خروج التثبيتات من أصول المؤسسة سواء عن طريق التنازل عنها أو عن طريق الشطب.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية

تمهيد:

بعد دراسة الجانب النظري والتطرق إلى بعض ما جاء بن النظام المحاسبي المالي وكيفية معالجته للتثبيتات وكيفية تقييما محاسبيا سوف نتطرق في هذا الفصل للدراسة التطبيقية في مؤسسة كوابل سيدي بن ذهيبة GSB هي مؤسسة ذات طابع خاص ولها نشاط صناعي تجاري، وحسب التشريع الجزائري هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة وتشغل أكثر من 700 عامل، حيث يضم المجمع الصناعي سيدي بن ذهيبة عدة شركات التي اكتسحت السوق الصناعية والتجارية التي تشمل:

- مؤسسة كوابل سيدي بن ذهيبة
- مؤسسة المطاحن سيدي بن ذهيبة
- مؤسسة تربية الخيول سيدي بن ذهيبة

يعتبر الفرع GCSB من أهم فروع المجمع فهي المؤسسة الصناعية وتجارية بالدورة الأولى، تقع على مستوى الغرب الجزائري بدائرة ماسرة ولاية مستغانم. تبعد عن الولاية بحوالي 13 كم حيث تتميز بموقع جغرافي مساعد يقرب من ميناء مستغانم بحوالي 20 كم، وتتربع على مساحة 132.000 م^2، منها قسم مغطى بمساحة 76000 م^2. يقدر رأسمالها ب 104.400.000.00 دج، القدرة الاستهلاكية لمادة النحاس 90.000 طن سنويا و40.000 طن

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة [39]

1. المطلب الأول: تقديم المجمع الصناعي

1.1 تعريف المجمع الصناعي:

هي مؤسسة ذات طابع خاص ولها نشاط صناعي تجاري، وحسب التشريع الجزائري هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة وتشغل أكثر من 700 عامل، رقم أعمالها 104.400.000.00 دج مع استفاءها لمعيار الاستقلالية. حيث يضم المجمع الصناعي سيدي بن ذهيبة عدة شركات التي اكتسحت السوق الصناعية والتجارية التي تشمل:

- مؤسسة كوابل سيدي بن ذهيبة
- مؤسسة المطاحن سيدي بن ذهيبة
- مؤسسة تربية الخيول سيدي بن ذهيبة

يعتبر الفرع GCSB من أهم فروع المجمع فهي المؤسسة الصناعية وتجارية بالدورة الأولى، تقع على مستوى الغرب الجزائري بدائرة ماسرة ولاية مستغانم. تبعد عن الولاية بحوالي 13 كم حيث تتميز بموقع جغرافي مساعد يقرب من ميناء مستغانم بحوالي 20 كم، وتتربع على مساحة 132.000 م^2، منها قسم مغطى بمساحة 76000 م^2. يقدر رأسمالها ب 104.400.000.00 دج، القدرة الاستهلاكية لمادة النحاس 90.000 طن سنويا و40.000 طن سنويا من الألمنيوم وهي مقسمة كما يلي:

- **المخازن:** تضم مخزن المواد الأولية ومخزن للمادة الكيميائية
- **الورشات:** تضم ورشة الفرن، ورشة المنتج النصف المصنع، ورشة المنتج النهائي

1.2 مهام مؤسسة كو ابل سيدي بن ذهيبة(CSB) :

- تسيير الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية وجمع الأنشطة التابعة أو المتعلقة بنشاطها الرئيسي
- تقديم الموارد وتلبية حاجيات المستهلكين
- استغلال كافة الوسائل المتاحة بطرق سليمة من أجل ضمان تحقيق الأهداف المرجوة وكذلك تحقيق التنسيق بين مختلف الوظائف.
- إعداد وتحقيق المخططات السنوية والموسمية للإنتاج والتسويق.
- ضمان التموين المنتظم بالمواد الأولية للوحدات الإنتاجية.
- جلب التكنولوجيا الحديثة واستخدامها لرفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة.

1.3 نظام العمل بالمؤسسة:

توظف المؤسسة أكثر من 600 عامل منهم 400 عامل دائم و250. عامل مؤقت ونظام العمل في المؤسسة 24/24 ساعة لذلك العمال مقسمين إلى أربعة أفواج 8 ساعات قانونية وتكون فترات العمل بالتناوب كما يلي:

- فريق يعمل من الساعة 6 صباحا إلى غاية 14 مساءا
- فريق يعمل من الساعة 14 مساءا إلى غاية 22 ليلا.
- فريق يعمل من الساعة 22 ليلا إلى غاية 6 صباحا
- أما الفوج الرابع يكون في حالة راحة وهكذا يكون العمل طوال أيام الأسبوع دون توقف

[39] معلومات متحصل علها من طرف مؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة، مكتب التكوين، 2018

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة:[40]

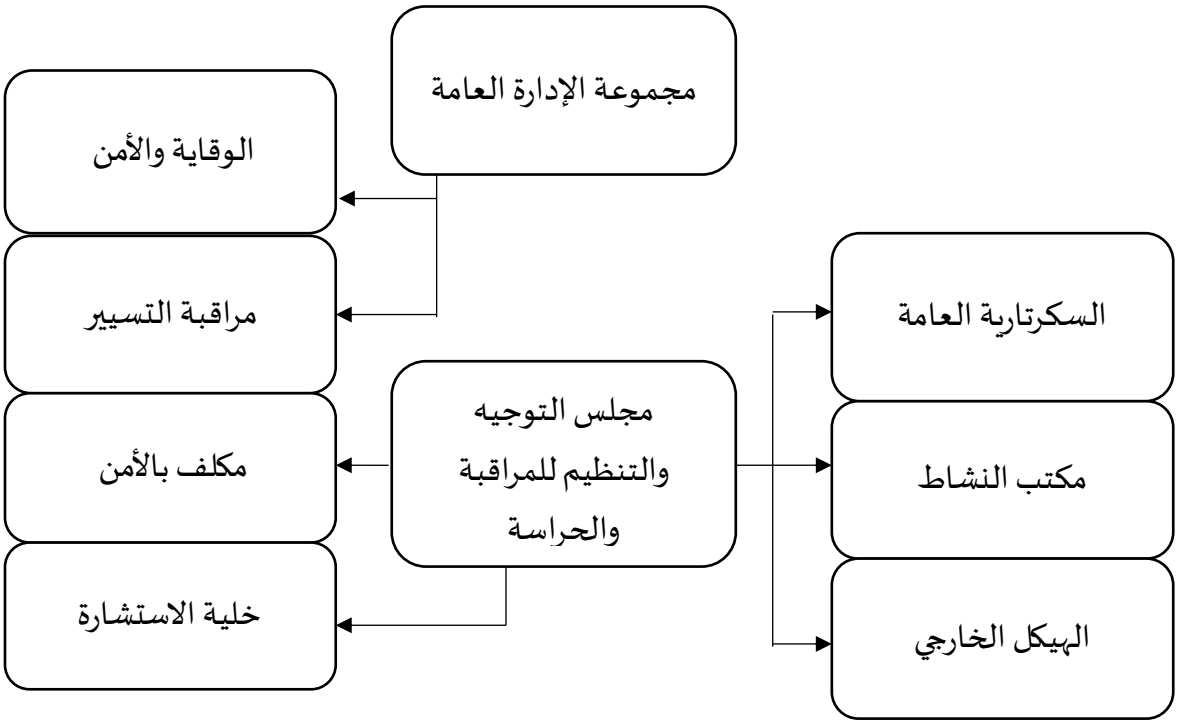

شكل 23:الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة

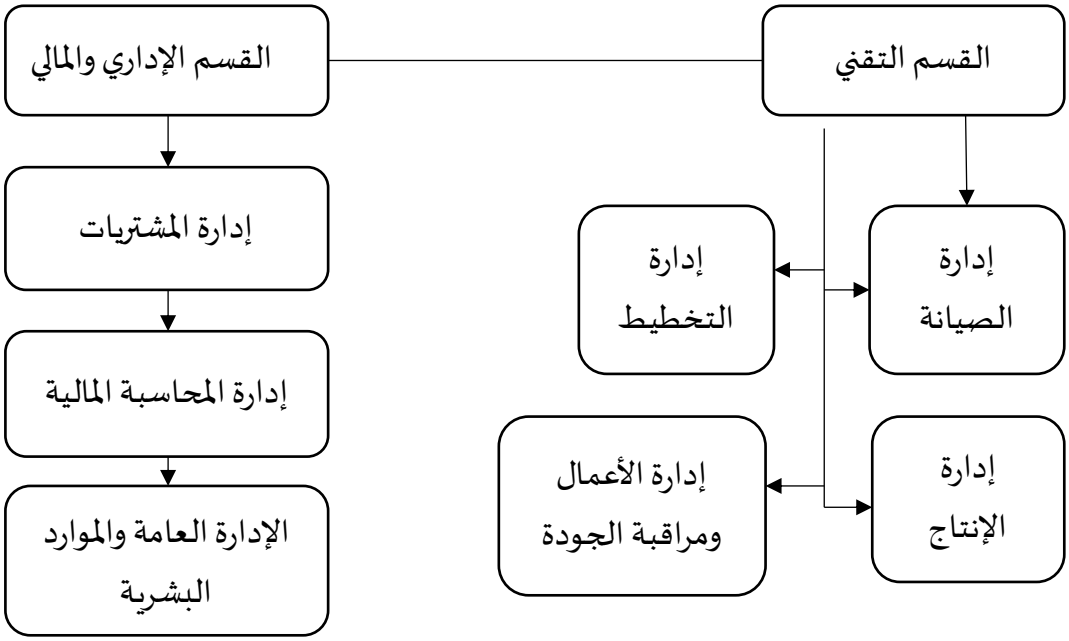

شكل 24:الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة

[40] المصدر: مصلحة المستخدمين، مؤسسة الكوابل سيدي بن ذهيبة، مكتب التكوين 2018

المطلب الثاني: نشاط المؤسسة وأهميتها وأهدافها

1. نشاط المؤسسة:

هي مؤسسة صناعية تعمل في مجال الطاقة منذ 2009، نشاطها الرئيسي هم إنتاج وتسويق الكابلات الكهربائية (منخفضة، متوسطة، عالية التحمل) ذات جودة عالية من الاستجابة للاحتياجات السوق الوطنية والدولية وهي تمثل واحدة من أولى المؤسسات الصناعية عبر كامل التراب الوطني، حيث أنها الوحيدة التي تقوم بإنتاج المنتجات ابتداءا من مادة الأولية الخام بامتلاكها الإمكانيات اللازمة ، وقد أصبحت رائدة دوليا لإتباعها التكنولوجيا المقدمة والابتكار والجودة والاحتراف، مما جعل مكانتها رائدة في السوق بمجموعة واسعة من الكابلات النحاس والأسلاك والكابلات الخاصة.

2. أهمية المؤسسة:

للمؤسسة أهمية اقتصادية تظهر من خلال حجم الإنتاج الذي تدعم به الأسواق الداخلية والخارجية، وبالتالي تدعيم الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الطاقة الإنتاجية وكذا الموارد البشرية التي تتوفر عليها، مما يجعلها تحتل طبقة مرموقة وأهمية كبيرة.

3. أهداف المؤسسة:

- تحقيق المردودية المالية
- تنظيم وتطوير هياكل الصيانة التي تسمح بتحسين أداء الآلات الإنتاجية
- تحقيق زيادة حجم المبيعات
- الاحتفاظ بمكانتها في السوق الحالية
- العمل على تحسين منتجاتها
- العمل على ضمان الجودة

4. نظام ادارة الشركة (ERP):

تبدأ المؤسسات و الشركات الناشئة بالنجاح و سرعان ما تكثر المهام و يزيد العبء في العمليات اليومية فيفكر المسؤول بتحميل العبء على موظفيه أو تعيين موظفين جدد للمهام الجديدة و الحقيقة ان الخطر يحق فالحالتين ، ففي الحالة الأولى يقل ولاء الموظفين و يحتاج المسؤول إلى زيادة العناية و المكافئات و المتابعة، أما الحالة الثانية فيكون هناك أتعاب مالية و عقوبات من عدم التوافق مع الفريق الأساسي لذلك يتساءل الجميع، أما من طريق ثالث في عالمنا الحالي و في طرق الادارة الحديثة أصبحت تكنولوجيا المعلومات ليست فقط أداة مساعدة و إنما قيادة كاملة للعمليات و أصبحت الشركات تتنافس فيما بينها بما تملكه من تقنيات و وسائل اتصال سريعة تمكنها من التغلب على منافسيها ، و مازال البعض ممن ينطوي على نفسه يدير مؤسسة بأسلوب الأجداد دعونا نفكر بالأسلوب التقني

نظام الأول (Enterprise Rexeree Plaming ERP) أو تخطيط موارد الشركة هو مجموعة من الأنظمة تعمل سوية لإتمام العمليات الخاصة بالشركة أو المؤسسة و ربطها بشكل موحد و متكامل فمنها كانت طبيعة العمل (خيري تجاري .....الخ) ، يمكن تطبيقه كما و يغنيها عن استعمال أنظمة و برمجيات مختلفة من عدة شركات ويتطلب تطبيقه إلى اعادة هندسة العمليات الخاصة بالمؤسسة أو ما يسمى ب ((Business Preecessing Engineerig (BPE) ، فيتم تغيير ألية العمل بما يوافق النظام الجديد و نظرا لدرجة تعقيد النظام فانه يحتاج إلى وقت كافي لتطبيقه و الحصول على فوائده ، كما و أن تطويره يحتاج دمج كامل بين الإدارة و التقنية و لا يمكن تطويره بالاعتماد على التقنين و انما يتطلب فهم عميق للجانب الاداري و طبيعة العمل

5. أهمية ال ERP في المؤسسة:

- تقليل التكلفة و الوقت اللازم في العمليات
- سرعة اكتشاف الأخطاء و اصلاحها
- سهولة تغيير ألية العمل للشركة و توسعها بسرعة و تحويلها لدخول أسواق جديدة
- أخذ قرارات أكثر حكمة بالاعتماد على الأرقام و الحسابات
- زيادة كفاءة الخدمات و السمعة
- أشهر الأنظمة الرئيسية

إدارة الموارد البشرية Human Résouree Management (HRM) نظام لتطوير التخطيط لاحتياجات العمل من الوظائف و كل ما يخص ذلك من تفاصيل و تطبيق كل القوانين و العمليات الخاصة بالموظفين كذلك تطوير الكادر .

ادارة الحسابات المالية ، و يتضمن جميع العمليات المحاسبة من القيود المحاسبة حسابات الموردين، الشيكات ، حسابات العملاء .....الخ.

ادارة سلسلة الامدادات Supply Chain Management (SC M) و هو نظام لدعم و ادارة الربط بين الموردين و العملاء و شركاء العمل العمل ، ليمثل سلسلة من العمليات المترابطة من قبل التوريد إلى نهاية وصول المنتجات إلى العملاء.

ادارة العلاقات مع العملاء -CRM– custoner relakiouchip nangent و هو نظام يدير العلاقات مع العملاء و قد تحدث عنه مسبقا بشكل تفصيلي في موضوع لمن يؤمن بارضاء العملاء كأفضل وسيلة للدمج نظام ال CRM.

ادارة المبيعات و طلبات المخازن ، جميع عمليات المخازن من توريد و تصدير و حركات داخلية بين المخازن .هناك أنظمة كثيرة يمكن أن تنتمي لمجموعة مثل التصنيع Mamfacturing و تتخطيط الانتاج والكثير من الأنظمة المختلفة .

6. نظام ال ERP في المؤسسة:

نظام يعتمد بشكل رئيسي على طبيعة عمل المؤسسة لذلك ينصح بتطويره بشكل خاص للمؤسسة وعدم الاعتماد على المصادر المفتوحة العامة الا بتخصيصها. كما وفي ذات الوقت يحتاج تطوير ال ERP إلى الصبر وذلك لما يتطلبه من جهد تقني واداري في تغيير العمليات والية العمل الموجودة، وحقيقة تطبيق ال ERP داخل الشركات الناشئة أسهل تطبيقه في شركة تعقدت عملياتها ولكن هل الشركة التي تعقدت عملياتها وأصبحت كبيرة ليس لها فرصة، هناك العديد من الشركات الضخمة التي استطاعت تحويل كل عملياتها ومجاراة الواقع مثل IBM وهنا يمكن ان نضيف شيئا قد يساعد هذه الشركات:

1- عدم التحويل المفاجئ و اعتماد سياسة متوازنة من تحويل بعض الأجزاء شيئا فشيئا لأنظمة و ربطها لاحقا لتعمل كنظام ERP متكامل
2- تحفيز الموظفين من خلال المكافات لمن يتعامل مع الانظمة الحديثة
3- عمل برامج صغيرة لقياس مدى فاعلية تطبيقها
4- الاستعانة بالخبراء و المستشارين
5- احضار متدربين محترفين لتدريب الكادر

7. أسباب قد يؤدي إلى فشل ال ERP

1- عدم تقدير تعقيد النظام، معرفة المتطلبات بشكل جيد

2- عدم دخول الموظفين بشكل حقيقي بالنظام
3- الاعتماد على شركات البرمجة والمستشارين بشكل كلي
4- تحميل البرنامج فوق المحتمل وتوقيع النتائج سريعا
5- عدم الاستعانة بالمستشارين و أصحاب الخبرة

8. **أشهر أنظمة ال ERP:** هناك العديد من الشركات التي أصدرت نسخ خاصة بال **ERP** مثل **Microsoft** ولكن اشتهر كل من نظام **SAP** و **Oracle** وانحصر التنافس بينهم ورغم تفوق ال **SAP** عالميا الا أن **Oracle** تتقدم شيئا فشيئا وبالذات في منطقة الشرق الأوسط.

الهيكل التنظيمي لكل مصلحة في المؤسسة:

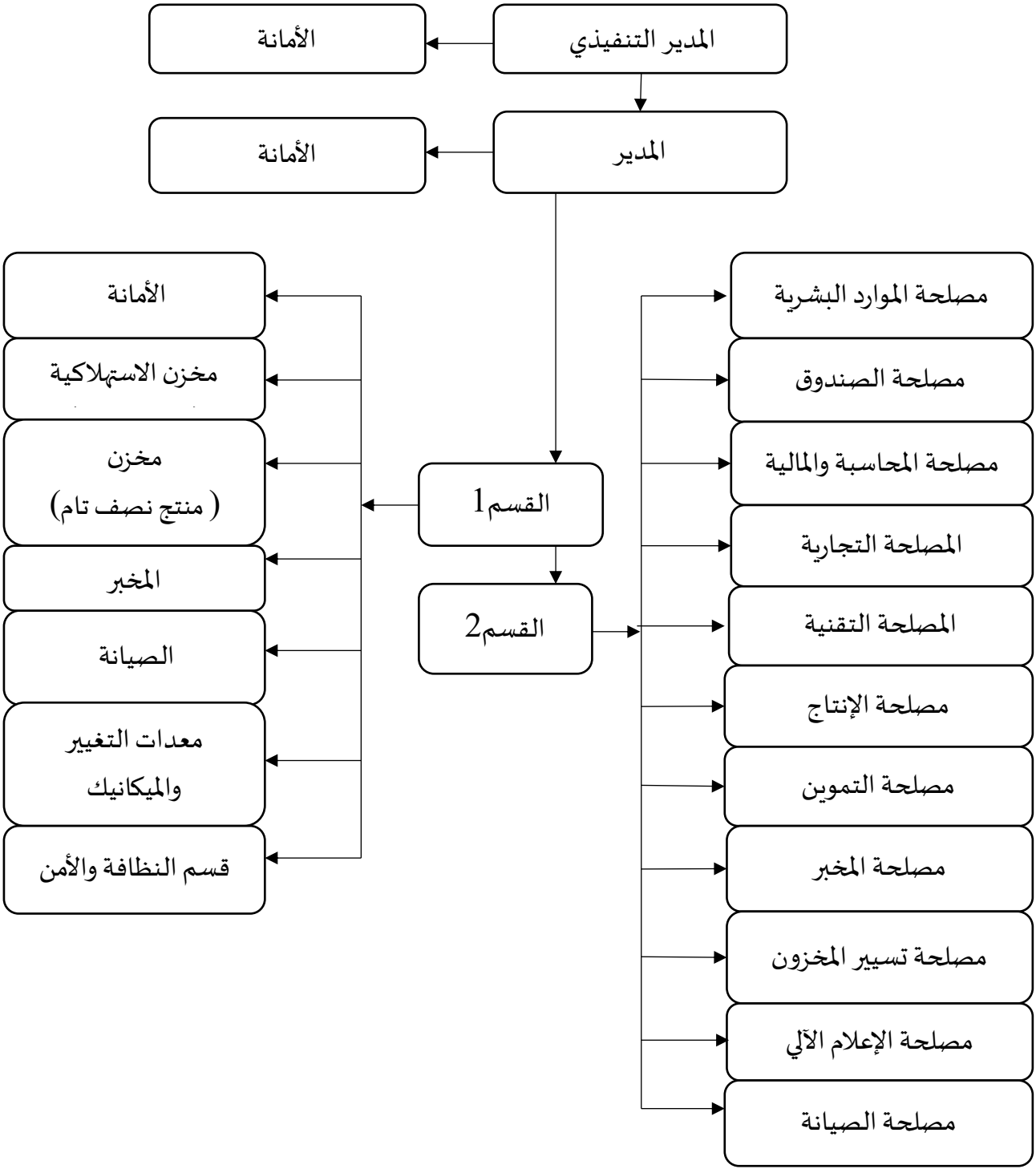

شكل 25:الهيكل التنظيمي لكل مصلحة في المؤسسة

المبحث الثاني: تقديم مكتب المحاسبة في المؤسسة:[41]

1. المطلب الأول: تقديم مكتب المحاسبة

يقع مكتب المحاسبة الخص بالمؤسسة في الجناح الثاني (SITE 2) من المؤسسة في الطابق الأول يضم أربع مكاتب مجهزة بمعدات الاعلام الآلي، حيث يقوم كل مكتب بمهام. فالمكتب الرئيسي يقوم بدراسة النتائج والمصادقة على البيانات والتكفل بجميع الأمور القانونية الخاصة بالمحاسبة، أما الأمانة العامة تقوم بدورها استقبال الزبائن توفير المعلومات، تحديد مواعيد للزبائن، حفظ البياتات

أما المساعدين فيقومون بمراقبة العمليات المتعلقة بالمحاسبة وإعداد الملفات، البرمجة، تسجيل عمليات كالبيع والشراء والتقييم.

2. مهام مكتب المحاسبة:

- تسجيل العمليات المتعلقة بالبيع والشراء
- التدقيق ومراجعة حسابات المؤسسة
- القيام بعمليات الجرد وفق النظام المحاسبي المالي
- القيام بجميع العمليات الخاصة بالزبائن
- مراقبة العمليات المحاسبية للمؤسسة
- مراجعة البيانات والوثائق المقدمة من طرف الزبون
- دراسة مختلف العمليات المقدمة من طرف الزبائن
- إعداد ملفات متعلقة بالعمليات الخاصة بالمؤسسة

3. أهداف مكتب المحاسبة:

- العمل على إعطاء صورة صادقة وشاملة عن العمليات التي يقوم بها حول وضعية المؤسسة
- تحسين خدمات اتجاه الزبائن
- تنظيم العمليات المحاسبية لتمكين المؤسسة من معرفة النتيجة المتحصل عليها خلال الدورة

المطلب الثاني: التسجيلات المحاسبية لبعض التثبيتات المادية

1. اقتناء التثبيتات المادية:

1.1 اقتناء مواد أولية:

N°CODE/Lg	Article	Désignation	Qte	Centre	UA	P.UHT	Total HT
CF1800004/20	EMT110	Ø1100	21	MPS1	UN	8900	186900
CF1800004/40	EMT130	Ø1250 STANDARD	63	MPS1	UN	11200	705600

جدول 26:اقتناء المواد الأولية

[41] المصدر: مصلحة المستخدمين، مؤسسة الكوابل سيدي بن ذهيبة، مكتب التكوين 2018

	Total Brut	Remise	Total HT	Fodec	Total TVA	Total TTC
Reçue :	892500.000	0.000	892500.000 DZD	0.000	169575.000	1062075.000 DZD
Acceptée :	892500.000	0.000	892500.000 DZD	0.000	169575.000	1062075.000 DZD

1.2 **التسجيل المحاسبي للعملية:**

		2018/01/30		
381		مشتريات المواد الأولية واللوازم	892500	
4456		ر ق م قابلة للاسترجاع	169575	
	404	موردوا التثبيتات		1062075
		شراء مواد أولية على الحساب		
		2018/01/30		
31		مواد أولية مخزنة	1062075	
	381	مشتريات المواد الأولية واللوازم		1062075
		إدخال المواد الأولية إلى المخازن		
		2018/12/31		
401		موردوا المخزونات	1062075	
	512	البنوك الحسابات الجارية		1062075
		تسديد دين المورد		

جدول 27:تسجيل العمليات لدى المؤسسة

المطلب الثالث: اهتلاك التثبيتات المادية

بتاريخ 2018/06/05 قامت المؤسسة باقتناء سيارة نفعية (Fourgon berlingot) بقيمة 2400.000.00 TTCمدتها 5 سنوات، مع العلم أن 19% TVA

تحديد تكلفة حيازة السيارة والتسجيل المحاسبي لقيد الحيازة وتحديد ثمن الشراء HT

TVA الرسم على القيمة المضافة

2400000.00 – 456000= 1944000

التسجيل المحاسبي لقيد الحيازة:

		2018/06/15		
218		معدات النقل	1944000	
4456		الرسم على القيمة المضافة قابلة للاسترجاع	456000	
	404	موردوا التثبيتات		2400000
		استلام الفاتورة شراء		
		2018/06/15		
404		موردوا التثبيتات	2400000	
	512	البنوك الحسابات الجارية		2400000
		ترصيد الحساب		

جدول28 :استلام الفاتورة وترصيد الحساب

تحديد الاهتلاك السنوي:

480000 = 5/2400000

تحديد قسط الاهتلاك:

06 أشهر

240000= 6/12 ×480000

السنوات	القيمة الاصلية	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	2400000	240000	240000	2160000
2019	2400000	480000	720000	1680000
2020	2400000	480000	1200000	1200000
2021	2400000	480000	1680000	720000
2022	2400000	480000	2160000	240000
2023	2400000	240000	2400000	0

جدول 29:الاهتلاك الخطي للسيارة

التسجيل القيود المحاسبية من 2018 إلى غاية 2023

تسجيل قسط الاهتلاك لسنة 2018

681	2818	2018/12/31 مخصصات الاهتلاك اهتلاك معدات النقل اثبات قسط الاهتلاك	240000	240000

جدول30 :اثبات قسط الاهتلاك

تسجيل قسط الاهتلاك لسنة 2019

681	2818	2019/12/31 مخصصات الاهتلاك اهتلاك معدات النقل اثبات قسط الاهتلاك	480000	480000

تسجيل قسط الاهتلاك لسنة 2020

681	2818	2020/12/31 مخصصات الاهتلاك اهتلاك معدات النقل اثبات قسط الاهتلاك	480000	480000

تسجيل قسط الاهتلاك لسنة2021

681	2818	2021/12/31 مخصصات الاهتلاك اهتلاك معدات النقل اثبات قسط الاهتلاك	480000	480000

تسجيل قسط الاهتلاك لسنة 2022

681	2818	2022/12/31 مخصصات الاهتلاك اهتلاك معدات النقل اثبات قسط الاهتلاك	480000	480000

تسجيل قسط الاهتلاك لسنة 2023

681	2818	2023/12/31 مخصصات الاهتلاك اهتلاك معدات النقل اثبات قسط الاهتلاك	240000	240000

خلاصة:

للمؤسسة أهمية اقتصادية تظهر من خلال حجم الإنتاج الذي تدعم به الأسواق الداخلية والخارجية، وبالتالي تدعيم الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الطاقة الإنتاجية وكذا الموارد البشرية التي تتوفر عليها، مما يجعلها تحتل طبقة مرموقة وأهمية كبيرة.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة كانت لنا فرصة التعرف عليها وعلى هياكلها وأهميتها في التنمية الاقتصادية.

ومن خلال ملاحظتنا فيما يخص التثبيتات وجدنا أن المؤسسة تسعى جاهدة في تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية الجديدة

كما تعتبر التثبيتات المادية من أهم التثبيتات لدى المؤسسة لما لها من عوائد، لذا وجب على المؤسسة التعامل معها بصفة خاصة ومتميزة ومتابعة تدفقاتها وتغيراتها ومختلف ما يطرأ عليها من عمليات

لهذا يعتبر النظام المحاسبي المالي من أهم الأنظمة التي تساعد في التحكم والمعالجة الدقيقة والشاملة للتثبيتات وإحصاءها بطريقة أكثر تفضيلا ومصداقية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

ترجع هذه الدراسة لما تحتله التثبيتات المادية من أهمية كبيرة في المؤسسات الصناعية خاصة، لذا وجب التعامل معها بصفة خاصة ومتميزة ومتابعة تدفقها وتغيراتها ومختلف ما يطرأ عليها من عمليات وهنا يكمن دور النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية في المعالجة الدقيقة والشاملة للتحكم في عوائد التثبيت المادي وإحصاء تكاليفه بطريقة أكثر تفضيلا ومصداقية.

قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول، في الفصل الأول حاولنا إ عطاء لمحة عن الإطار النظري للنظام المحاسبي، وفي الفصل الثاني الذي تم تخصيصه لدراسة التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي، أما الفصل الثالث الذي يتضمن دراسة ميدانية في مؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة وسعيها في تطبيق للنظام المحاسبي المالي

بعد ما تم التطرق إلى النظام المحاسبي المالي تبين أنه جاء بمفاهيم ومبادئ محاسبية جديدة مخالفة تماما لما كان معمولا به في السابق، كما قام هذا النظام بمعالجة نقائص عديدة تخص المخطط المحاسبي الوطني مما أدى إلى تغيير أرقام الحسابات

ومن خلال ما تطرقنا إليه تبين الهدف من الدراسة هو أن النظام المحاسبي المالي قد نظم إجراءات وقواعد تقييم التثبيتات وكيفية تسجيلها وإعطاء صورة صادقة لأصحاب القرار وأصحاب المصلحة، كما لاحظنا أن المؤسسة لم تتعرض إلى حالة من حالات خسارة القيمة وهذا راجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة.

اختبار الفرضيات:

من خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج وذلك بالإجابة على الفرضيات سابقة الذكر:

- **الفرضية الأولى:** صحيحة، التثبيتات هي أصول مادية، مالية، معنوية تحوزها المؤسسة من أجل استعمالها في الإنتاج أو تقديم الخدمات وزيادة رأسمالها وبالتالي زيادة صافي مركزها المالي ونتيجة السنة المالية ويفترض أن تستغرق مدة استعمالها أكثر من سنة
- **الفرضية الثانية:** صحيحة، قواعد تقييم التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي تعكس الشفافية للعمليات المحاسبية لأن النظام المحاسبي المالي يقترح حلولا تقنية للتسجيل والتقييم المحاسبي للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني فيما يخص التثبيتات. ويقدم صورة صادقة للحسابات والمعلومات المالية، الأمر الذي من شأنه تقوية من مصداقية المؤسسة ويمكنها من تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومة المالية.

نتائج الدراسة:

بناءا على ما ورد في هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- النظام المحاسبي المالي يتعرض لمختلف قواعد التقييم والتسجيل المستمرة من معايير محاسبي دولية (IFRS/IAS)
- يساعد النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية في تقديم معلومات شفافة وملائمة وقابلة للمقارنة
- توجد عدة طرق مختلفة لتقييم التثبيتات المادية بتاريخ الدخول إلى ذمة المؤسسة
- تسمح تقييم التثبيتات المادية للمؤسسة بتحسين وضعيتها المالية من خلال تقوية أموالها الدائمة، الامر الذي يسمح بحسين صورة المؤسسة

- يمكن القول إن النظام المحاسبي المالي فعال في تسجيل وتقييم التثبيتات، لما جاء به من تعديلات على مستوى المفاهيم المحاسبية التي من شأنها تصحيح الكثير من الأخطاء والنقائص التي عرقلت مهنة المحاسبة على المستوى الوطني.

التوصيات:

- إعداد معاهد خاصة بتدريس النظام المحاسبي المالي
- فتح المجلس الوطني للمحاسبة والقيام بدورات تكوينية للمهنيين والأكاديميين في النظام
- حث المؤسسات الوطنية على تطبيق هذا النظام
- إجراء ملتقيات وطنية حول النظام المحاسبي المالي
- نشر تغيرات التي تطرأ على النظام المحاسبي المالي في الجريدة الرسمية

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا هذا البحث في الجانبين النظري والتطبيقي لكيفية تسجيل وتقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي تبين أن هذا النظام واسع لأنه قائم على قواعد ومبادئ مستمدة من معايير محاسبية دولية وهذا ما ساعد على توافقها.

كما تظهر إمكانية التوسع في هذا النظام بحيث يشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى باعتباره أساسا في تسهيل التسجيل والمعالجة المحاسبية والتقييم.

قائمة المراجع

أ. الكتب

1. أيت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي .إطار وأهداف مداخلة مقدمة الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة
2. سفيان بن بلقاسم، **النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرارفي سياق العولمة وتطوير الأسواق المالية** دراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه دولية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر
3. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبق للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو
4. عبد الرحمان عطية المحاسبة العامة وفقا للنظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج
5. كتوش عاشور، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
6. لبوز نوح مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، مؤسسة الفنون المكتبية والمطبعية الجزائر
7. لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS، الأوراق الزرقاء
8. محمد بوتين، المحاسبة المالية معايير المحاسبة الدولية، متيحه للطباعة، الجزائر
9. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية AIS/IFRS ،2009 _ 2010، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر ،2010

ب. المحضرات:

1. بوزيان إبراهيم، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير الدولية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي، جامعة سعد دحلب، الجزائر

ج. المجلات:

1. شنوف شعيب، **أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية** مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين الجزائر

د. النصوص القانونية والتنظيمية:

1. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدوليةAIS/IFRS، دار هومة، الجزء الأول، الجزائر
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19، قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430، الموافق ل 25 مارس
3. المادة 1 من قانون رقم 7-11 المؤرخ في 25-11-2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي
4. المادة 3 من قانون رقم 7-11 المؤرخ في 25-11-2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 2-4-5
5. المادة 7 من قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25-11-2007 المتضمن النظام المحاسبي الملي

هـ. العناوين الالكترونية:

1. عزوز علي وآخرون، **متطلبات تكبيف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول، النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، معلومات مستخرجة من الموقع www.startimes.com بتاريخ 09/04/2021 سا
2. عمورة جمال، **الاهتلاكات وتدهورقيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي SCF، جامعة** البليدة مستخرج من الانترنت، www.mysearch.com

الملخص:

تم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي. حيث في الفصل الأول تم عرض ماهية النظام المحاسبي المالي أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى مفهوم التثبيتات المعنوية والمادية والمالية وكيفية تسجيلها وتقييمها. أما الفصل الثالث وهو الجانب التطبيقي الذي يحتوي على دراسة حالة الأمر الذي أوجب إتباع المنهج التحليلي لتبيان كيفية تسجيل وتقييم التثبيتات على أرض الواقع

يهدف البحث الحالي إلى معرفة مدى تحقيق جودة المعلومات المالية والشفافية في تسجيل وتقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي لدى المجمع (سيدي بن ذهيبة) من مواجهة تحديات العولمة

بناءا على ما ورد في هذه الدراسة توصلنا إلى أن النظام المحاسبي المالي فعال في تسجيل وتقييم التثبيتات، لما جاء به من تعديلات على مستوى المفاهيم المحاسبية التي من شأنها تصحيح الكثير من الأخطاء والنقائص وتقديم معلومات شفافة وملائمة وقابلة للمقارنة، كما يسمح تقييم التثبيتات المادية بتحسين وضعيتها المالية من خلال تقوية أموالها الدائمة، الأمر الذي يسمح بتحسين صورة المؤسسة

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، تسجيل وتقييم التثبيتات، معايير المحاسبة الدولية

Abstract:

The study of this subject was based on the descriptive analytical approach. In the first chapter, the financial accounting system was presented, but in the second chapter, the concept of moral, material and financial installations was discussed and how to register and evaluate them.

The current research aims to find out the extent to which the quality of financial information and transparency in the registration and evaluation of installations in accordance with the financial accounting system of the Complex (SidiBenDahiba)is achieved from facing the challenges of globalization

Based on the findings in this study, we found that the FINANCIAL Accounting system is effective in recording and evaluating installations, because of its adjustments to the level of accounting concepts that would correct many errors and shortcomings and provide transparent, appropriate and comparable information, and allow the evaluation of physical installations to improve its financial position by strengthening its permanent funds, which allows for improving the image of the institution.

Key WORDS: Financial Accounting System, Registration and Evaluation of Installations, IAS